

فرح

نشرة فصلية إعلامية تصدر عن رابطة أصدقاء كمال جنبلاط
«بعضهم يستجدي الألم، ويمتّع نفسه بالشقاء لكي يصل...
ولكن طريق الفرحة هي أكمل وأجدي... كل شيء هو فرح... هو فرح»



FRIENDS OF KAMAL JOUMBLATT ASSOCIATION
www.kamaljoumblatt.com

فرح

آب 2021

العدد 53

رابطة أصدقاء كمال جنبلاط

المحتوى

ملح الارض: ما تأثير المغامرة الاميركية الفاشلة في افغانستان على منطقة الشرق الاوسط؟ - عباس خلف

مع الاحداث: لبنان ... بلد اللات المتناقضة - سعيد الغز

مقال سياسي: إعادة تشكيل الدولة الحديثة: تغيرت قواعد اللعبة السياسية! - رامي الرئيس

مقال اقتصادي: رفع الدعم لا يحمي مخزون النقد الأجنبي - د. غسان العياش

دراسة: كيف يمكن لهذا البلد الصغير تجاوز ازمتة الكبرى - د. علاء غانم - جريدة "نداء الوطن"

2021/7/30

نافذة على فكر كمال جنبلاط:

آراء ومواقف

- لبنان الذي نريد
- لا ديموقراطية مع الطائفية ولا شعب موحد بدون العلمانية

من اقواله:

- اخطاء ارباب السلطة
- الى الرئيس ... النقاط على الحروف

مطالب ومشاريع اصلاحية :

مواجهة ازمة العيش في لبنان

قرأنا لكم: كتاب الدكتور غسان العياش - "المجمع اللبناني 1736: مخاض ما قبل الاصلاح"

علوم وتكنولوجيا: Facebook القاتل - جورج فريدمان - ترجمة جريدة "نداء الوطن" في 2021/7/31

صحة وغذاء: بكتيريا الإشريكية القولونية والسالمونيلا والليستيريا في طعامنا... نأكل فساداً! - "جريدة

النهار" في 2021/8/13

اخبار الرابطة

من الصحافة اخترنا لكم:

تداعيات الانسحاب الاميركي من افغانستان – مسعود معلوف (سفير سابق) – "جريدة الجمهورية" في

2021/8/21

لبنان بلد المواجهات الحكومية – ايداد ابو شقرا – "جريدة الشرق الاوسط" – 2021/8/22

اميركا تنهزم امام مهزومين حضارياً ولا مستقبل لهم – جهاد الزين – "جريدة النهار" 2021/8/21

الانسحاب الكبير من افغانستان نهاية حقبة الهيمنة الاميركية – روبن رايت (New Yorker) – ترجمة

"جريدة نداء الوطن" في 2021/8/21

تقرير الامم المتحدة لتغيير المناخ يدق جرس الانذار – د. وليد خدوري – "جريدة الشرق الاوسط" في

2021/8/17

Israel's worrying fourth wave - Financial Times - 17/8/2021

Lebanon's tragedy, one year after the Beirut blast - Financial Times - 05/8/2021

How Israel used NSO spyware as diplomatic calling card - Financial Times -
21/7/2021

• ملاحظة: المقالات والدراسات التي تنشر في "فرح" تعبّر عن آراء كاتبها

ملح الارض - عباس خلف

ما تأثير المغامرة الاميركية الفاشلة في افغانستان على منطقة الشرق الاوسط؟

من يحسن قراءة التاريخ يكتسب خبرة في توقع ما يخبئه المستقبل. والتاريخ يخبرنا ان الولايات المتحدة المنتصرة في الحرب العالمية الثانية ، اصبحت سيدة العالم الحر ، تقيم الاحلاف وترسم خرائط جديدة للعديد من دول العالم. وقد حققت نجاحات كبرى في اوربا ، وفي حربها الباردة مع المعسكر الشيوعي. ولكنها اخفقت في مناطق اخرى من العالم.

تدخلت ومعها حلفاؤها في الازمة الكورية ، وفشلت في توحيد شبه الجزيرة الكورية تحت رعايتها، ورضخت للواقع وقبلت بحل تقسيم شبه الجزيرة الى كوريتين: جنوبية موالية للولايات المتحدة وشمالية تابعة للمعسكر الشيوعي ، ولا يزال الوضع على حاله الى اليوم.

وفي ستينات القرن الماضي، انغمست في حرب ضروس بالغة الكلفة عليها بشرياً ومادياً ومعنوياً، في فيتنام واضطرت سنة 1975، ان تنسحب خائبة مخلفة مأس للفييتناميين، ليسجل "هوشى منه" منه نصراً ميبناً للمعسكر الشيوعي.

وكذلك الامر في افغانستان ، شجعت بداية الاصولية الاسلامية هناك ، ونجحت في اخراج السوفييات من هذا البلد. غير انها مع تصاعد مخاطر تنظيم القاعدة وحليفاتها حركة طالبان التي سيطرت على افغانستان في التسعينات ، والتي بلغت ذروتها في 11 ايلول - سبتمبر 2001 في جريمة نيويورك الارهابية الدامية، اندفعت الادارة الاميركية الى حرب ضروس ضد القاعدة وطالبان، واقامت نظاماً تابعاً لها هناك. ولكن النزاع استمر والخسائر تواصلت، وشاركها في هذه الحرب حلفاؤها من حلف الاطلسي . وها هي اليوم وحلفاؤها يهربون من هذا البلد الذي انهكته الحرب العنيفة، تاركين شعبه لقمة سائغة لحركة طالبان التي استعادت سيطرتها على افغانستان في ايام معدودة.

ما آلت اليه الامور في افغانستان يطرح العديد من الاسئلة في مختلف بلدان الشرق الاوسط ، حول مستقبل هذه المنطقة . فعلى ضوء تجارب العديد من دولها مع الادارات الاميركية ، الوقائع لا تبشر بالخير: لا زلنا نتذكر جيداً كيف تخلى الاميركيون عن شاه ايران اكبر حليف لهم ، وقبلوا بتسلم الاسلاميين الشيعة السلطة ، واقامة الدولة الاسلامية في ايران. كما نتذكر جيداً كيف اجتاحوا العراق واتاحوا للمليشيات الشيعية العراقية الموالية لإيران ، ان تسيطر على مقدرات العراق.

كما نتذكر تردد الادارة الاميركية في مواقفها مما شهدته سوريا منذ عشر سنوات ، واتاحوا لبشار الاسد حليف ايران ان يستمر في حكم هذا البلد بعد تشريد نصف شعبه ، رغم معرفتهم بأن هذا الحكم يشكل حلقة الوصل الضرورية لإقامة محور طهران - بيروت، مروراً في بغداد ودمشق.

تثبتت الوقائع في تطورات قضايا الشرق الاوسط ان ما يهيم فعلاً الاميركيين هو امن اسرائيل رغم عنصريتها وعدوانيتها، والضغط على الحكومات العربية للتطبيع معها. وفي حال نجحت المفاوضات الدائرة في السر والعلن مع النظام الايراني ، بإقناع الايرانيين بتحبيد هم اسرائيل من مشاريعهم الاقليمية ، فمن

الارجح انسحاب الاميركيين من منطقة الشرق الاوسط ، بعد ان فقد بترولها اهميته بالنسبة لهم ، و اتاحة الفرصة للايرانيين لإقامة شرق اوسط "ايراني" ، وترك شعوب هذه البلدان لمواجهة مصيرها وحدها ، كما هي حال الشعب الافغاني اليوم .

مع الاحداث: لبنان ... بلد اللاءات المتناقضة – سعيد الغز

يا لبناني نياك ، بمنظومة حكامك، على جهنم وسلوك، وقالوك "دبر حالك"!!

لبنان اليوم بات مكبلاً باللاءات. لاءات معيشية تقض مضاجع اللبنانيين ، وتصدمهم وتثير القرف في نفوسهم ، والغضب على جميع الذين اوصلوهم الى هذا الدرك من الانهيار. الشعار اليومي الذي يواجه اللبناني كل يوم ، دبر حالك بما تستطيع الحصول عليه للاستمرار في العيش ، ولو من قلة الموت ، او التحول الى العنف والدخول في فوضى مروعة غير محسوبة العواقب على الجميع . يواجه اللبناني صباح كل يوم بهذه اللاءات: لا كهرباء، لا بنزين ، لا مازوت ، لا غاز ، لا خبز ، لا دواء ، لا عمل ، لا مدخول، لا قدرة على تأمين لقمة العيش ، لا قدرة على الاستشفاء ومواجهة المرض، ووباء كورونا ، الامن متقلت رغم ما تقوم به القوى الامنية والعسكرية من جهود لضبطه ، بسبب العراقيل التي تضعها في وجهها قوى الامر الواقع ، وخاصة في مجال وقف التهريب عبر الحدود. ولا قضاء مستقل لتدخلات ارباب السلطة وجعله استنسابياً، بعيداً عن تحقيق العدالة.

وفي المقابل على مستوى ارباب السلطة ، الجميع يتكلم عن الفساد ، ونهب المال العالم والفسل في ادارة شؤون البلاد وضرورة المحاسبة والمساءلة والمعاقبة ، والتحقيق الجنائي... ولكن في الواقع: لا رئيس الدولة يعتبر نفسه مسؤولاً، ولا دولة رؤساء الحكومات ، ولا رئاسة المجلس النيابي ، ولا الوزراء ولا النواب ، ولا الموظفون في مختلف الوزارات والادارات والمؤسسات العامة. وكذلك لا ارباب المؤسسات الخاصة وعلى رأسها البنك المركزي وادارات المصارف. ولا ارباب الصناعة والتجارة والخدمات. الجميع يقول: انا غير مسؤول ، الاخرون مسؤولون ، وهذا ترجمته : لا احد مسؤول ، ولذلك لا محاسبة على فاسد او فاشل او مرتكب او ناهب او متلاعب مضارب على العملة الوطنية او بالاسعار او باحتكار المواد او تهريبها الى بلدان الجوار ، وحرمان اللبناني منها.

في مواجهة هذه اللاءات او تلك ، نوع ثالث من اللاءات مطلوب من اللبنانيين رفعها في وجه ارباب السلطة والحكم على اختلاف مواقعهم ومستوياتهم : لا سكوت عن الفساد والمفسدين ، لا سكوت عن الفاشلين والمقصرين ، لا سكوت عن ناهبي المال العام ، لا سكوت عن مهرب الاموال ، لا سكوت عن المضاربين على العملة الوطنية . لا سكوت عن المتطاولين والمكابرين ضد القضاء والعدالة ، لا سكوت عن المحتكرين والمتلاعبين بالاسعار ومهربي المحروقات والدواء والغذاء الى خارج لبنان وحرمان اللبناني من القدرة على تأمين احتياجاته المعيشية والصحية والتعليمية والتشغيلية، ولا سكوت عن السياسيين الذين اوصلوا البلاد الى هذا الانهيار غير المسبوق.

كان اللبناني عبر تاريخه يثور على حكامه لأسباب اقل بكثير مما يعانيه اليوم ، فما بال هذا اللبناني الساكت والخاضع والذليل في طوابير الحصول على ما هو حق طبيعي له للعيش بكرامة ، ماذا ينتظر ليثور على من اوصله الى هذه المعاناة الوجودية ؟

المطلوب لتحقيق ذلك تجاوز الارتباطات الحزبية والمحمورية والطائفية والعائلية والمناطقية ، والانطلاق من قواعد وطنية مدنية علمانية ، وحدها توحد وتحمي وتكفل التقدم وتحقيق العيش الكريم للجميع بالعدل والمساواة وتكافؤ الفرص.

مقال سياسي: إعادة تشكيل الدولة الحديثة: تغيرت قواعد اللعبة السياسيّة! - رامي الرئيس

مع دخول عددٍ من اللاعبين السياسيين والعسكريين من خارج نادي الدول القوميّة أو التقليديّة، تغيرت طبيعة العلاقات الدوليّة، وتبدّلت بشكل جذري أشكال الصراع، وإتخذت النزاعات منعطفاتٍ جديدة لا تقل خطورة عن الحروب الكلاسيكيّة، لا بل إنها قد تضاهيها في إتساع رقعتها ونتائجها ومفاعيلها السلبية. بطبيعة الحال، ليست المنطقة العربيّة أو الشرق الأوسط بمعزل عن هذا التطور الدراماتيكي، لا بل هو في صميم هذه التحولات الاستراتيجية التي تعيد تشكيل المنطقة وفق عناصر ومعطياتٍ جديدة ووفق موازين قوى مغايرة عن الحقب السابقة التي كانت تشكل الدول الوطنيّة أساس العلاقات الدوليّة ومرتكزها الأساسي.

إستطراداً، يمكن القول بأن المنطقة العربيّة شهدت إستيلاء العشرات من تلك المنظمات التي تتصف بعددٍ من العناصر التكوينيّة الخطيرة. إنّها منظمات غالباً ما تكون مسلحة وتمتلك قدراتٍ عسكريّة قد تفوق إمكانيّات الدول التي وُلدت وترعرت ونمت فيها. إن طغيان العامل الأمني والعسكري على عمل هذه المنظمات يُشكل خرقاً للسيادة الوطنيّة للدول التي تنشط فيها حيث من المفترض أن تمارس الحكومات والهيئات الرسميّة حصرياً وظيفيّة إحتكار السلاح وحماية الحدود والدفاع عن الأراضي. كما أنّها هي منظمات تدين بالولاء إلى أنظمة ومحاور لها أجدانها الخاصة، وهي لا تخفي ذلك، بل تجاهر به وتسعى إلى إشهاره في إطار إعتزازها بهذا الولاء حتى ولو كان على طرفي نقيض مع سياسات الدول التي تنتمي إليها جغرافياً ونظرياً. بالتالي، فإن أي ولاءٍ عابرة للحدود من شأن تقويض ليس فقط السيادة الوطنيّة، إنّما أيضاً النسيج المجتمعي الدقيق لا سيّما في الدول التي تتميز بالتعدديّة والتنوّع. صحيحٌ أن المد القومي وحركات التحرر الوطني ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها التي إزدهرت في الخمسينات والستينات من القرن الماضي قد تراجعت بفعل نيل معظم الدول إستقلالها وتخلصها من الاحتلال والانتداب ومعظم أشكال الاستعمار (باستثناء فلسطين)؛ إلا أن مستويات الانفتاح بين الدول وتوفير الشروط الملائمة لحرية إنتقال الأفراد والبضائع كانت متفاوتة بين القارات. في الوقت الذي تساقطت الحدود بين الدول الأوروبيّة تدريجياً، بقيت على حالها في أمكنة أخرى مثل أفريقيا مثلاً التي تواصلت معاناتها في التراجع والفقر والامية والأوبئة وتزايدت أطماع الدول الكبرى بمواردها الطبيعيّة الثريّة التي تدافعت في سبيل إستغلالها بمنأى عن المصالح الفعليّة للسكان الأصليين.

أما على صعيد المنطقة العربيّة، فبقيت أشكال التعاون العربي المشترك دون المستوى المطلوب ودون توقعات الشعوب العربيّة ودون تحقيق المصلحة الإقتصاديّة الصرفة، ذلك أن التعاون الإقتصادي العربي-العربي فيه مصلحة أكيدة للأطراف العربيّة بمعزل عن الخلافات السياسيّة أو العقائديّة، حتى ولو أتى من موقع النقيض التام للعروبة. إن عناصر التقارب الإقتصادي كفيلة بأن تحقق تقدماً ملحوظاً إلا أن غياب الإرادة السياسيّة العربيّة لم يؤد إلى قيام هذا التعاون فحسب، بل ذهب في الإتجاه المعاكس تماماً وهذا نقاش آخر يطول وليس موقعه المناسب في هذه المقالة.

إن عناصر الضعف المركزيّة هذه، يُضاف إليها غياب الديمقراطية والحريّات العامة التي تُصدر من قبل الأنظمة الديكتاتوريّة تحت شعارات زائفة وواهية، إنما أدّى ويؤدّي إلى نمو تلك المنظمات على ضفاف الدول المركزيّة مستغلة الإنقسامات السياسيّة والاجتماعيّة كما التراجع الاقتصادي وغياب الرؤية والبرامج الإنمائيّة.

من هنا، فإن إستمرار تلك المنظمات في التوسع الأفقي نحو الساحات العربيّة بات يندّر بعواقب وخيمة من شأنها أن تؤدّي إلى إهتزاز ركائز وبنى النظام العربي (وليس المقصود هنا طبعاً الأنظمة الرسميّة) وأن يُفسح المجال تالياً إلى أن تتقدّم الدول غير العربيّة نحو المنطقة وتنقذ سياساتها وأجنداتها ومخططاتها ومشاريعها التي تتناقض بتكوينها وتركيبتها وأهدافها مع الواقع العربي.

ثمّة حاجة ملحة أن تُعاد صياغة الأهداف في المنطقة العربيّة بما يتيح إستعادة التوازن الاقليمي المفقود لصالح الدول الأخرى التي تغلغت في نفوذها التوسعي إلى مستويات غير مسبوقه وصارت تملك القدرة الكبيرة على تغيير موازين القوى وإختطاف القرار السياسي لتلك البلدان من خلال أدواتها وأذرعها وسحبها نحوها بعيداً عن مسارها التاريخي والتراثي والجغرافي والثقافي. لبنان بطبيعة الحال ليس بمنأى عن كل هذه التطورات، لا بل هو في قلبها وعمقها، وسقوط النموذج اللبناني يعني سقوط المنطقة برمتها!

مقال اقتصادي: رفع الدعم لا يحمي مخزون النقد الأجنبي – د. غسان العياش

من الأوهام التي يجري بيعها للبنانيين أن ما سمّي أخيراً “رفع الدعم” يهدف إلى الحفاظ على الاحتياط الإلزامي، أي ما تبقى لدى مصرف لبنان من أموال للمودعين بالعملات الأجنبية. واقع الحال أن رفع الدعم بالطريقة التي ستتبع لا يحمي مخزون العملات الأجنبية في المصرف المركزي، كما سنرى، بل إن المصرف مضطر إلى الاستمرار في استعمال الاحتياط، في وقت نشهد فيه ارتفاعات لا سابق لها في مستوى الأسعار.

أي أن الضرر الوحيد الجانب الذي كان ينحصر باستنزاف الاحتياط سيصبح ضرراً متعدّداً الجوانب، فيتزامن قضم مخزون العملات الأجنبية مع ارتفاع الأسعار.

ومن الأمور غير الواقعية أيضاً فحوى خطاب رئيس الجمهورية حيال الأزمة، حيث يقول إنه قام بكل ما يمكنه من إجراءات لوقف التدهور، وطرق كل الأبواب التي يسمح له الدستور بولوجها، لكنه فشل في

تحقيق غايته لأن مجلس النواب وحكومة تصريف الأعمال ومصرف لبنان خذلوه ولم يساعده ويساعدوا اللبنانيين في لجم أزمات المحروقات والغذاء والدواء. فعالية اللبنانيون تعتقد أن رئيس الجمهورية قادر بمفرده على تحسين الشروط الاقتصادية والاجتماعية في البلاد إذا قَدّم تنازلات سياسية محدودة في موضوع تشكيل الحكومة.

والنقطة المركزية في دفاع الرئيس عن موقفه أن مصرف لبنان تمرّد على تعليماته، بعدما وعد باستمرار الدعم حتى شهر أيلول كي يتزامن رفع الدعم التدريجي مع صدور البطاقة التمويلية، "إلا أن قرار حاكم مصرف لبنان وقفّ الدعم من دون العودة إلى الحكومة وقبل صدور البطاقة التمويلية، خرّب الوضع".

خلافًا لذلك، فإن تمرّد مصرف لبنان، إذا صحّ، ليس هو سبب الأزمة. بالعكس، فإن مثابرة المصرف طيلة السنوات السابقة على تغليب أهداف الحكومة والمصالح السياسية لمكوّنات النظام على دوره الطبيعي وأحكام قانون النقد والتسليف، هذه المثابرة لم تكن سببا في انفجار أزمة المحروقات وحسب بل أدت إلى فقدان الثقة بنظام الائتمان في لبنان.

بالإمكان معالجة موضوع سياسة الدعم من خلال مقاربات أعمق تتجاوز العلاقة بين مصرف لبنان والسلطة السياسية، أو نرجسية هذا الرئيس أو ذاك، وشعوره أن كلّ مؤسّسات الدولة رهن أوامره.

فإذا أخرجنا الموضوع من هذا الإطار الضيق تتبدّى لنا العيوب الصارخة لنظام الدعم الراهن في لبنان، القائم على دعم الاستيراد بالعملات الأجنبية. فهو نظامٌ أعمى لا يساند الفئات الفقيرة في المجتمع اللبناني. بل إن أغنى الأغنياء في البلد لديهم فرصة الاستفادة من منافع هذا النظام قبل الفقراء وأكثر منهم.

من جهة أخرى، وفي عودة إلى نقطة البداية، فإن رفع دعم الاستيراد كما أعلن عنه لا يحمي موجودات مصرف لبنان بالعملات، لأن المصرف بموجب "رفع الدعم" التدريجي من الآن وحتى أيلول، سيستمرّ في فتح الاعتمادات المستندية ولكن وفقا لسعر صرف للدولار أعلى من الأسعار المتدنّية التي اعتمدت منذ انفجار الأزمة. أي أن مصرف لبنان سيفتح نفس الاعتمادات كالسابق، لكنه سيتقاضى تسديدا لها مبالغ أكبر بالليرات اللبنانية، فكيف سيخفّف ذلك من استعمال موجوداته بالعملات الأجنبية؟

من خلال قراءة رصيد المركزي بالعملات نتملّس التدهور المستمرّ في هذا الرصيد بسبب الدعم في السنوات القليلة الماضية. ففاتورة استيراد المحروقات وحدها تصل إلى أربعة مليارات دولار، بما في ذلك البنزين والمازوت والفيول والغازولين لمؤسسة كهرباء لبنان. وإذا أضفنا إلى ذلك مبلغ استيراد الأدوية والمستلزمات الطبية والقمح وسلّة وزارة الاقتصاد تتراوح فاتورة الاستيراد التي يتولاها مصرف لبنان بين 6 و7 مليارات دولار سنويا.

نتظر أن يوضح مصرف لبنان في وقت قريب كيف يؤدي اعتماد أسعار أعلى لصرف الدولار إلى تخفيف استعمال مخزون النقد الأجنبي، لأن الانطباع السائد أن تسديد الاعتمادات بمبالغ أكبر بالليرة لا يساعد على الحفاظ على النقد الأجنبي.

أما إذا كان الرهان على أن رفع الدعم على هذا النحو يؤدي تراجع التهريب، فقد لا يكون اعتماد أسعار أعلى سبباً كافياً لتراجع التهريب، إلى سوريا على الأقل. لأن سوريا تحتاج إلى الدولارات في عصر العقوبات، وهي تحتاج إلى استيراد حاجاتها من خلال لبنان، مهما كان الثمن.

دراسة: كيف يمكن لهذا البلد الصغير تجاوز ازمتة الكبرى – د. علاء غانم – جريدة "نداء الوطن"
2021/7/30

تعتبر الأزمة المالية التي تمر على لبنان من أسوأ وأخطر الأزمات التي عانى منها بلد ما على مدى السنوات الـ 150 الماضية. في حين أن تراجع قيمة العملة أمر طبيعي في مثل هذه الحالات، إلا أن الفحص الدقيق لشركة "ادفيزري اند بزنس كومباني" ("Advisory and Business Company "A&B") يظهر أن رد فعل السوق مبالغ فيه وأن القيمة الحقيقية للعملة اللبنانية يجب أن تكون أقوى من قيمتها في السوق الموازية.

تقوم دراسة "A&B" بتقييم الليرة اللبنانية وفقاً لتقنيتين مختلفتين هما المعيار الذهبي (The Gold Standard) وتعادل سعر الشراء ("Purchasing Price Parity" PPP). المعيار الذهبي هو حالة محددة من أسلوب مجلس العملة (Board Currency) حيث ترتبط قيمة العملة الوطنية بقيمة الذهب بدلاً من العملة الأجنبية. يفضل استخدام هذا النموذج في حال مرور الاقتصاد بمخاطر كبيرة ومواجهته لتحديات غير متوقعة. لا يأخذ هذا السيناريو في الحسبان الاحتياطات القانونية في البنك المركزي ولا الاحتياطات الأخرى بالعملة الأجنبية في القطاع المصرفي، وبهذه الطريقة لا ترتبط قيمة الليرة بهذه الموارد. بمعنى آخر، يمكن إعادة استثمار هذه المبالغ، بشكل أساسي في المشاريع التي تنمي الاقتصاد في المستقبل. وفقاً لطريقة المعيار الذهبي، تبلغ القيمة الفعلية لليرة اللبنانية 4566 لكل دولار أميركي.

استخدمت "A&B" أيضاً طريقة تعادل سعر الشراء (PPP) كأداة إضافية للتقييم وهو الذي يقوم بتسعير العملة بالاعتماد على سعر السلعة المنتجة في بلد ما، مقارنة بسعرها في بلد آخر أي أنه يأخذ في الحسبان

تعادل القوة الشرائية في تحديد ما إذا كان سوق الصرف الأجنبي يقوم بتسعير العملة المحلية بدقة. وفقاً لتقنية PPP، تم اشتقاق قيمة عادلة قدرها 5545 ليرة لبنانية لكل دولار أميركي. هذا أقل بنسبة 68 في المئة من سعر السوق الموازي الحالي.

لا يمكن الوصول إلى هذه القيمة إلا من خلال البدء بتطبيق إجراءات اقتصادية ومالية على أن تتبعها خطة شاملة. سنعرض في ما يلي أبرز هذه الاجراءات.

كيف نصل إلى هذه القيمة؟

يتجه لبنان إلى اعتماد خطة دعم مالي للأسر الفقيرة لمساعدتهم خلال هذه الأزمة. تؤمن شركة "A&B" بقوة أن هذا لن يساعد الاقتصاد ولا المجتمع، لأنه سيؤدي إلى استمرار تدهور القوة الشرائية للشعب اللبناني وسينقل البلاد إلى نموذج اقتصادي جديد وضعيف. بالمقابل، فإن زيادة الرواتب تعتبر حلاً أفضل من تقديم الدعم المالي لأنها ستساعد الناس على الحفاظ على قوتهم الشرائية، بينما ستتمكن الحكومة من تقليص قيمة الدعم الذي ستتكبده. سيستفيد حوالي 420 ألف شخص بشكل مباشر من زيادة الرواتب، وخلال السنة الأولى من تطبيق زيادة الرواتب، تتوقع "A&B" أن التكلفة الإجمالية (الرواتب والأجور والتقاعد وتعويضات نهاية الخدمة) ستكون 9821 مليار ليرة لبنانية، أي ما يعادل 561 مليون دولار أميركي، حسب سعر السوق الموازية البالغ 17500 ليرة للدولار الواحد. هذا يقارب نصف تكلفة الدعم المالي في حال إقرار البطاقة التموينية. سوف تتكيف أجور ورواتب موظفي القطاع الخاص تلقائياً وسيبدأ الاقتصاد دورة جديدة من النمو المتوازن.

سيتم تمويل الزيادة في الرواتب من خلال الزيادة المتوقعة في الضرائب والرسوم. ستطبق الحكومة سعراً بالدولار يعادل 4566 ليرة لبنانية / دولار أميركي في المعاملات الرسمية. سيتم احتساب الجمارك على المنتجات المستوردة وضريبة القيمة المضافة والضرائب الأخرى وفقاً لهذا المعدل. وفي الوقت نفسه، من الأفضل أن يتم تخفيض جميع معدلات الضرائب بمقدار الثلث لمدة 18 شهراً كمحفز للاقتصاد. يوضح نموذجنا المالي أن الإيرادات الحكومية ستكون كافية لدفع الرواتب الجديدة لموظفي القطاع العام بل وسينتج عن ذلك فائض ملموس. في الوقت نفسه، سيحصل الموظفون على دخل أعلى وسيتمكنون من دفع قيمة اسمية أعلى للمنتجات والخدمات. إذا تم تطبيق هذه التوصيات في النصف الثاني من العام 2021، تتوقع شركة "Advisory and Business Company" أن تصل الإيرادات الضريبية لكامل العام إلى 30.2 ألف مليار ليرة لبنانية، بينما تصل الرواتب والمصاريف المرتبطة بها إلى 16.5 ألف مليار ليرة، مما ينتج عنه فائض قدره 13.7 ألف مليار ليرة خلال العام الحالي. سيرتفع هذا الفائض في السنوات القادمة

وهو سيستخدم في تمويل نفقات تشغيلية أخرى، والنفقات الرأسمالية، ويمكن للبنان أيضاً سداد جزء من الفائدة على سندات المحلية والدولية.

بالتوازي، لدى لبنان إمكانية استخدام أدوات مالية لإدارة السيولة بالليرة اللبنانية، منها إصدار أذون خزانة ذات أجل قصير (من 7 إلى 28 يوماً فقط). سيتم بيع هذه الأوراق المالية للأفراد والشركات المحلية، مباشرة أو من خلال وسطاء موثوق بهم. يمكن دعم هذه الأذونات ببعض الأصول، والأهم من ذلك أنه يمكن التحوط من أي تغيير هائل في سعر الصرف الأجنبي في السوق السوداء إذا لزم الأمر. ستقل هذه الشروط من المخاطر وتشجع الأفراد والشركات على الاستثمار فيها، خاصة إذا كانت معدلات الفوائد تأخذ في الاعتبار المخاطر المحتملة. تكمن أهمية هذه الأدوات المالية في أنها ستستخدم لامتناس السيولة بالليرة اللبنانية وإعادتها إلى القطاع المالي وإلى الحكومة مما يقلل الحاجة إلى طباعة النقود. بالإضافة إلى ذلك، سيتم استثمار بعض السيولة المتوافرة في السوق في هذه السندات ولن يتم تحويلها إلى الدولار الأميركي مما يقلل الطلب في السوق الموازية. سيبدأ الناس في الاستثمار في هذه الأوراق المالية من أجل تحقيق عوائد مرتفعة في فترة زمنية قصيرة. بعد أسابيع قليلة، سيتم بناء الثقة وسيبدأ الطلب على أذون الخزانة في الزيادة، ونتيجة لذلك يمكن أن تنخفض أسعار الفائدة وتطول فترة استحقاق السندات. توازياً، يمكن للبنان تأمين احتياجاته من العملات الصعبة من الحوالات الأجنبية وصادرات المنتجات والخدمات والسياحة بما فيها اليونيفيل والبعثات الدبلوماسية.

وبناءً عليه، سيتم الاحتفاظ بالاحتياطي القانوني من العملة الصعبة وسيساعد التقدم الإيجابي في الاقتصاد على بناء احتياطي إضافية. سيتمكن لبنان من سداد جزء من قروضه وسيملك قدرة أكبر على إعادة جدولة المدفوعات. يمكن للاستثمار الأجنبي أن يدخل البلاد مرة أخرى لا سيما إذا انتهت الاضطرابات السياسية. من خلال التخطيط الصحيح، يمكن توجيه الاستثمار الأجنبي نحو القطاعات الإنتاجية، مما يشجع الإنتاج المحلي ويقلل عجز الميزان التجاري في المستقبل.

لبنان لديه القدرة لكنه يفتقد الإرادة

تعتقد شركة Advisory and Business Company أن لبنان لديه القدرة على تجاوز أزمته، لكن لا يمكن للعملة المحلية أن تصل إلى قيمتها الفعلية إلا إذا كان لدى صانعي القرار في البلاد الإرادة للقيام بذلك. أما إذا فشل صانعو القرار في تطبيق التصحيحات المطلوبة، فسوف تظهر احتياطي العملات الأجنبية انخفاضاً إضافياً وستحتاج الحكومة إلى طباعة المزيد من الأموال. سيؤدي هذا إلى عدة سنوات من التضخم المفرط.

نافذة على فكر كمال جنبلاط:

آراء ومواقف

- لبنان الذي نريد

في غمرة الاحداث المتعاقبة في المنطقة ، نحن هنا في لبنان نكاد نختنق من هذا الجو المشبع بالظلمة وبالضيق وبالعصبية البغيضة التي تحاول بعض الفئات اللبنانية ان تفتعله ، وتنتشر الخوف والقلق على المصير. هؤلاء لا يفقهون اننا لا نستطيع ان نبني وطناً على الخشية المستمرة ، والخوف الدائم على المصير ، لان الوطن لا يؤسس ولا يبني الا على ايجابية الشعور والثقة بالنفس ، والعزم والارادة، لا بالعزلة والانعزال عن العالم العربي وعن كل ما هو وطني وعربي. والخطر الاكبر على مصير هذا الوطن وكيانه هو في هذه المحاولات البلهاء بأن نعزل انفسنا عن العرب ومن ثم عن العالم بأسره.

على ان الواقع والحقيقة يجب ان تعلن : ان لبنان لن يتحرر من اوزاره الا عندما تصبح الدولة في لبنان دولة علمانية ، يتحلى القائمون عليها بالاخلاق والتجرد، تضمن العدالة والمساواة الاقتصادية والاجتماعية لجميع المواطنين دون تفرقة ولا تمييز وتصون الحريات.

(المرجع: افتتاحية لجريدة الانباء بتاريخ 1963/3/16)

- لا ديموقراطية مع الطائفية ولا شعب موحد بدون العلمانية

الطائفية السياسية القائم عليها نظام الحكم في لبنان ، مزقت شمل الشعب اللبناني ، وجعلت منه شعباً متنوعاً ومتعددة سياسياً، على قدر انتمائها الى طوائف متنوعة ومتعددة.

هذه الطائفية المعمول بها في لبنان حالت ، ولا زالت تحول دون تطبيق المبدأ الرئيسي الذي تقوم عليه كل ديموقراطية ، ونعني به المساواة الكاملة امام السلطة ، وامام القانون في الحقوق الشخصية والسياسية . والنظام الديموقراطي البرلماني بشكل خاص يفترض اقامة علمانية الدولة، فبدون علمانية لا يتحقق توحيد الشعب. فتطبيق قواعد الطائفية السياسية في الدستور وفي الحكم والقوانين العامة ، اقل في معظم الاحيان الابواب في وجه ارباب الكفاءة السياسية والمعنوية والاخلاقية والعلمية من المشاركة في تولى شؤون ادارة الدولة التي استمرت متاحة فقط للمحسوبيات والافساد والزبانية في غياب رجال الدولة.

(المرجع: مقابلة له مع جريدة اليوم في 1969/2/12)

من أقواله:

- اخطاء ارباب السلطة

"ما كان اغنانا عما نراه اليوم من احوال البلد ، والاطار الداخلية والخارجية التي تحيق به فعلا وتكاد تهدد كيانه ووجدانه ووحدة شعبه . فالاجواء التي نعيشها مسمومة ومحمومة. وكان العواصف العاتية على وشك الهبوب والقضاء على كل مقومات الوجود. فالحزبيات والمنازعات السياسية والفئوية والمذهبية تمزق اوصال لبنان ، والاصابع الغربية عن لبنان تساعد على اندلاع نار النزاعات ، وتغرق لبنان في المتاهات.

ففي كل يوم يمر ، نلاحظ اخطاء السلطة تزيد وتتضخم ، ونرى الازمات تتعقد وتتفاقم ، في غياب معارضة جدية اخطاؤها لا تقل عن اخطاء ارباب السلطة ، وكأن قدراً محتوماً يلعب بمصيرنا جميعاً. ومع ذلك ، نرى المسؤولين يتحكم بهم الغرور الشديد والخداع ، فيبصرون الاشياء ، والاحوال عكس ما هي عليه تماما، فيستمررون في ارتكاب اخطاء جديدة الى ما لا نهاية ، لانهم لا يرون ابعد من رؤوس انوفهم ومصالحهم الشخصية .

ان ما نطلبه ويطالب به اللبنانيون من ارباب السلطة هو الصدق ، لان الكذب هو سبب تاخرنا كشعب وكأفراد.

رئيس الدولة اليوم يواجه اعنف عاصفة تهب بالعهد وبمن فيه ، فالنقمة تتزايد وتتعمم ، وبتنا لا نجد اليوم احداً راضياً عن الاحوال المتفاقمة تردياً. واذا لم يتدارك المسؤولون الامور ، ويعودوا عن نهجهم واطرائهم، فسيتفاقم الوضع اكثر... الحالة خطيرة جداً، ولذا نقول للمسؤولين : "البيت يحترق فماذا انتم فاعلون؟"

(المرجع: افتتاحية لجريدة الانباء في 1957/4/26 – وردت في الصفحة من كتابه "لبنان والجسر الوطني المقطوع")

- الى الرئيس ... النقاط على الحروف

"نخاطبك بدون لقب ، لاننا نفضل الصراحة والبساطة ، وندرك ان من واجبنا الوطني كمواطنين ، وكقادة سياسيين ان نلفت الحكام الى الخلل الحاصل في ممارسة النظام السياسي القائم ، وان ندافع عن الدستور وعن النهج الديمقراطي البرلماني خصوصاً وكأننا اصبحنا نعيش واقعاً وفعلاً في ظل تعليق الدستور ، حتى كأننا نواجه في كل يوم انحرافاً ونقضاً لأبسط الحقوق الدستورية ... يحز في نفوسنا ان نرى السلطة الحاكمة تنحرف معظم الاحيان عن ممارسة الصواب للنظام الديمقراطي البرلماني ، وتتحرق الدستور بتقليده وبمحتواه ، وفي الاسس التي نشارك فيها دولاً عديدة وعريقة في الديمقراطية . فهذا التراث البرلماني يفرض علينا جميعاً ان نحترمه ونرعاه ، ونستهدي به دائماً وابدأ في صراطه العام ، وتصحيحه احياناً فيما يعود الى تحقيق الديمقراطية البرلمانية كما يجب ان تكون عليه استحياء من مثال تجربة الشعوب اليدموقراطية العريقة بالحكم الشعبي ذاته.

ان المبادئ والموجبات والممارسات الاساسية للدستور وللنظام الديموقراطي البرلماني تفرض التوجهات التالية من الممارسات العملية للديموقراطية :

1- يعتبر المجلس النيابي المنتخب من الشعب مصدر السلطات كلها. وهو المؤسسة التي تضطلع بمهمة التشريع ، تراقب اعمال الحكومة ، وتناقشها الحساب ، وتصدر التوجيهات والتوصيات وتبرم المعاهدات ، وتعلن الحرب وتوافق على السلام .

2- الحكومة التي اختارها رئيس الحكومة لا رئيس الجمهورية بعد تكليفه بتشكيلها هي التي تمارس صلاحيات الحكم وحدها ، ولا يشاركها في ذلك احد. تتخذ المقررات وتجري المناقشات والتعيينات ولا يستطيع رئيس الجمهورية ان يوقع اي مرسوم بدون موافقة وتوقيع الوزير المختص وتوقيع رئيس الحكومة.

3- صلاحيات رئيس الجمهورية تقتصر على ثلاث :

أ – هو القاضي الاول الذي يسهر على عدم مساس الحكم القائم بالقوانين المرعية لاجراء ، ويشرف على القضاء كسلطة مستقلة مهمتها تطبيق القانون ،

ب- رئيس الجمهورية هو "الكاتب العدل الذي يستخلص بكل تجرد الاكثرية النيابية ويسلمها الحكم ، ايا كانت هذه الاكثرية ، ولا تفرض القرارات على الوزراء في اي حال لان ذلك مخالف للدستور.

ج- رئيس الجمهورية يضمن حماية الدستور من كل عبث في ممارسة الحكم . وهذا هو معنى قسم الرئيس الدستوري امام المجلس النيابي ، فرئيس الجمهورية يتعهد بأن يحترم الممارسة الدستورية والتقاليد الديموقراطية والبرلمانية . وهذه الصفة تجعل من الرئيس حكماً بين الاحزاب وفئات المواطنين."

(المرجع: افتتاحية له في جريدة الانباء في 8 شباط 1973 – وردت في الصفحة 253 من كتابه "اسس بناء الدولة اللبنانية وتنظيم شؤونها")

مطالب ومشاريع اصلاحية :

مواجهة ازمة العيش في لبنان

ازمة العيش في لبنان ناجمة عن عوامل متنوعة في رأسها اهمال العهود ، باستثناء العهد الشهابي ، لكل فكرة تطوير متناسق للاقتصاد الوطني ولكل تفكير اجتماعي.

واليوم – وسط نظام اقتصادي منفلت من كل قيد شعاره الربح والربح دون اية غاية اخرى ، نشعر بأزمة العيش تشد الخناق على الموظف والعامل والفلاح وارباب الفئات الوسطى ، اي على الكثرة الساحقة من

افراد الشعب اللبناني . هذه الازمة ليست ناجمة عن مستوى الاجور ، والمداخيل الفردية والعائلية بمقدار ما هي ناجمة عن الاسباب التالية:

- انخفاض مستوى تصنيع البلاد، والعجز عن تامين فرص عمل لمن هم في سن العمل
- ارتفاع ايجارات البيوت بشكل لا يقبل به عقل ولا ضمير
- غلاء المدارس الفاحش والكتب المدرسية الذي هو وصمة عار على جبين الثقافة والعلم
- غلاء الادوية والتطبيب والاستشفاء ، وتزايد الناس الذين يفضلون الموت على الاستشفاء وخراب البيت وعوز الاهل والاولاد
- غلاء مواد الاكل والملبس الناجم عن تداول ايدي السماسرة والتجار والوسطاء للسلعة ذاتها في الحلقة التي تربط المستهلك بالمنتج
- صعوبة تصريف منتوجاتنا الزراعية والصناعية

في مواجهة هذه الازمة يتبادر الى ذهننا الحلول التالية :

- 1- احداث وزارة للصناعة وللتنمية الصناعية تنحصر مهمتها في انشاء المعامل والمصانع ، وتوزيع ذلك في مختلف المناطق اللبنانية ، بمشاركة الرأسمال الوطني.
- 2- مواجهة غلاء الايجارات بإصدار تشريعات عادلة تضمن ان لا تتعدى بدلات الايجار معدل الخمسة بالمائة ربحاً مشروعاً للمالك . مواجهة غلاء المدارس بإنشاء عشرين مدرسة ثانوية وتعميم التعليم الابتدائي وتوسيع نطاق دور المعلمين ، وتوسيع الجامعة اللبنانية
- 3- مواجهة غلاء المأكل والملبس بإنشاء مخازن عامة تمولها وتفتحها الدولة لبيع فئات العمال والموظفين ما هم بحاجة اليه وفق بطاقات توزع عليهم.
- 4- تسهيل فرص تصريف انتاجنا الزراعي والصناعي باعتماد سياسة الحياد وعدم الانحياز والانفتاح.

بهذه الروح العامة من مواجهة الحقائق نستطيع ان نحل ازمة العيش المتفاقمة في لبنان. وكل حلول سوى ذلك لن يفيد منه في النهاية الا اصحاب الرساميل والتجار على حساب المستهلك.

(المرجع: افتتاحية لجريدة الانباء في 1964/2/12 – وردت في الصفحة 182 من كتابه: "اسس بناء الدولة اللبنانية وتنظيم شؤونها")

قرأنا لكم: كتاب الدكتور غسان العياش – "المجمع اللبناني 1736: مخاض ما قبل الإصلاح"

- تعريف بالمؤلف:

من مواليد سنة 1947 في بيروت ، حائز على شهادات الدراسات العليا في العلوم السياسية من الجامعة اللبنانية ، ثم على شهادة الدكتوراه في القانون العام من جامعة باريس العاشرة – نانثير.

عين رئيس دائرة في رئاسة الجمهورية سنة 1977 ثم انتقل الى العمل المصرفي سنة 1982، واختير نائباً لحاكم مصرف لبنان سنة 1990 وبعد انتهاء ولايته ، عاد الى القطاع المصرفي الخاص وتبوأ اعلى المناصب ولا يزال.

كاتب مقالات وافتتاحيات في كبرى الصحف اللبنانية .

عضو مؤسس في رابطة اصدقاء كمال جنبلاط وامين صندوق الهيئة التأسيسية للرابطة.

تعريف بالكتاب:

183 صفحة من قياس 23x15

طبعة ثانية سنة 2021

الناشر: دار سائر المشرق

يقول المؤلف عنه في المقدمة انه طبعة ثانية منقحة عن طبعة اولى نشرت سنة 1991 بعنوان "مجمع اللويزة 1736" ويضيف:

"ليست مهمة هذا الكتاب معالجة المسائل الدينية الا عندما يقتضي البحث الاقتراب من قضايا العقيدة والايمان ، فالمهمة الرئيسية له هي القاء الضوء على الجانب السياسي والانثروبولوجي لاصلاح الكنيسة المارونية ، وتأثير هذا الاصلاح على الحياة السياسية والاجتماعية في جبل لبنان ، ومن ثم دوره غير المباشر في ولادة الجمهورية اللبنانية ."

وفي تقييمه لاصلاحات المجتمع اللبناني ، يرى الدكتور غسان العياش "مقاربتين متناقضتين لتقويم الاصلاحات من حيث تأثيرها على الحياة السياسية في لبنان.

ترى المقاربة الاولى ان الاصلاحات زودت الكنيسة المارونية بالتنظيم والقوة اللذين مكنها من بلورة وقيادة مشروعها السياسي واقامة امارة مارونية في جبل لبنان. وادى ذلك الى اهراق دماء غزيرة على ارض الجبل لأنه وضع الموارد في مواجهة دموية مع العثمانيين ، واخرى مع الدروز.

اما المقاربة الثانية فتنتقل من الدور التنويري للاصلاحات التي فرضها المجمع اللبناني ، وترى انه قاد، ليس الى تقدم المجتمع والكنيسة المارونيين فحسب ، بل الى تطور المجتمع اللبناني بأسره ، والاسهام في بعث النهضة في الثقافة العربية لانه فرض التركيز على التعليم ، وايلائه اهتماماً كبيراً في مقررات المجمع. وعلى هذا يمكن القول ان علاقة الموارد بالكنيسة الرومانية الكاثوليكية ، وبفرنسا ، جلبت الى لبنان ، بكل طوائفه التقدم والتنور والثقافة وكذلك الحروب الاهلية .."

- ماذا نقرأ في هذا الكتاب؟

قسّم المؤلف كتابه الى اربعة فصول وخاتمة وملحق حول المدارس والتعليم من مقررات المجمع اللبناني

- **حمل الفصل الاول عنوان "الليتنة حلم الباباوات والملوك"** وفيه يتناول المؤلف مسار نشأة المارونية وترسخها في لبنان ومحاولات ربطها بالفاتيكان ، وعلاقتها مع فرنسا، وتعاملها مع الصليبيين ، ثم مع المرسلين الدينيين وعلى رأسهم اليسوعيون. ففي الصفحة 16 من الكتاب نقرأ:

"لقد سعى مشروع الليتنة في الشرق الى جذب مسيحيي المنطقة الى اعتناق كل المعتقدات والعادات اللاهوتية لكنيسة – روما، واخضاع كنائس الشرق كافة لسلطتها التسلسلية. الا ان هذا المشروع بقي في حالة كر وفر مع النزعة الاستقلالية للكنائس الشرقية طيلة العهود الصليبية وبعدها ، ولأما وفق في ايجاد طائفة كالموارنة الذين ارتضوا الالتحاق بروما ، واعترفوا بسلطتها ، والتزموا تجاهها الطاعة العمياء، وتخلوا عن العقائد التي تخالف عقائدها."

- **في الفصل الثاني الذي حمل عنوان "الكنيسة المارونية قبل الاصلاح"** يستعرض المؤلف تاريخ الكنيسة المارونية ، وما مرت به من مشاكل ومصاعب وانعزال ، وصراع مع الاقطاع على المال والسلطة. والصراع الداخلي على المناصب البطريركية. كما يتناول نشأة الرهبنة المارونية وصراعها مع البطارقة. وفي الصفحة 46 من الكتاب نقرأ:

"وقد التزم اتباع ما مارون بالحياة النسكية والرهبانية في الجبال والمغاور والاديار. وحملوها الى جبال لبنان الشمالي عندما انتقلوا اليه وتوسعوا فيه في زمن لاحق. كما نقرأ في الصفحة 51:

كما هي الحال عند شعوب الشرق الاوسط ، امتزج الانتماء الديني لدى الموارنة بالانتماء القومي والسياسي ، واصبح البطريرك بالتالي هو الزعيم السياسي والديني للطائفة والقائد الذي يجتمع حوله شعبه . وتعزز دوره بفعل السلطات الزمنية التي تركها الحكم الاسلامي لقادة الطوائف المسيحية . وبفعل العزلة الجغرافية للموارنة التي جعلتهم في ادارة شؤونهم الذاتية بعيدين عن تأثير السلطات المركزية والاقليمية. واذا كانت الفكرة الدينية عند الموارنة قد التحمت بالفكرة الوطنية ، حتى صاروا يشعرون بأنهم شعب مستقل وامة تامة. "

(المرجع: الاب بطرس ضو – تاريخ الموارنة – الجزء الاول صفحة 387 وما يليها)

- وحمل الفصل الثالث عنوان "مهمة السمعاني"

مع استمرار الصراع على اشده بين الرهبانية والبطريركية وتعذر التوصل الى حلول توافقية. ومع انتخاب بطريرك جديد سنة 1734، يوسف الخازن ، وفشل مساعي الاتفاق تقرر رفع الامر الى الكرسي الرسولي طالبين ايفاد رسول بابوي الى جبل لبنان ليرأس مجمعاً كنيسياً، ويساعد في حل الخلافات الناشئة في الكنيسة واقترحوا ان يكون يوسف السمعاني . ونقرأ عن ذلك في الصفحة 89 ما يلي:

"اننا نرى ان تسيروا الينا زائراً رسولياً معززاً بسلطاتكم. مسنداً اليه سلطان العقد والحل على ان يكون ضالعا في لغتنا ناشئاً في وطننا."

(المرجع: المجمع اللبناني ، ترجمة المطران يوسف نجم صفحة 136)

وورد في في الصفحة 91:

"حمل السمعاني التفويض الحبري واتجه الى جبل لبنان وبيده الى جانب الرسائل والبراءات، مشروع اصلاحي متكامل للكنيسة المارونية اعده بإشراف مجلس البروباغندا. وبعد اخذ ورد وانقسامات وصراعات متواصلة بين البطريرك والرهبانية ، اتفق على عقد المجمع الذي بدأ اعماله في 30 ايلول سنة 1736. وفي 02 تشرين الاول 1736 انتهى اعماله وافر دستوراً لاهوتياً تنظيمياً للطائفة المارونية وبرنامج عمل متكامل لتطوير الكنيسة (ص. 104)"

- **الفصل الرابع: تطبيق الاصلاحات معبد بالاشواك.** لم تمر الامور بسهولة لان الصراعات تواصلت، ودخلت الامور في جهاد طويل لتطبيق الاصلاحات، استمرت قرابة قرن من الزمن . ونقرأ في ذلك في الصفحة 136 "هكذا قضت الكنيسة المارونية سنوات طويلة قبل ان تنفذ مبادئ ومقررات المجمع اللبناني. بعد صراع طويل بين الاصلاحيين من انصار الليتنة الكاملة وخصامهم المتمسكين بالقواعد التقليدية للنظام الكنسي الماروني". وفي الصفحة 149 نقرأ:
"يعود الى المجمع اللبناني الفضل في تحويل الكنيسة المارونية من جهاز متخلف يسوده الفساد ويخضع للنفوذ الاقطاعي ، ويقوده رجال بمعظمهم اميون الى مؤسسة منظمة تنظيمياً حديثاً ومبنية على اسس بيروقراطية جديدة مستمدة من النظام الكنسي اللاتيني."
يمتاز هذا الكتاب بالجدية والدقة والاستناد الى مراجع موثوقة باللغة العربية وباللغات الفرنسية والانجليزية بأسلوب علمي موثوق ، ويمثل بالتالي مرجعاً مهما للاطلاع على المسار الذي مرت به الكنيسة المارونية في تاريخها.

علوم وتكنولوجيا: Facebook القاتل – جورج فريدمان – ترجمة جريدة "نداء الوطن" في 2021/7/31

ظهرت مواقع التواصل الاجتماعي على شكل ظاهرة غريبة مشتقة من ظاهرة غريبة أخرى: الإنترنت. ثم تحولت إلى قوة عالمية بارزة وقادرة على توجيه الرأي العام، حتى أنها أصبحت أداة تستعملها الحكومات الوطنية لرسم العلاقات بينها وداخل الدول. كذلك، أصبحت شركات التواصل الاجتماعي قوة اقتصادية ضخمة كونها تُحدد طريقة عمل الأنظمة الاقتصادية. بدأت هذه العملية منذ سنوات وقد بلغت اليوم مرحلة تسمح للرؤساء بمواجهة شركات التواصل الاجتماعي باعتبارها عدوة لهم وأكثر قوة منهم. هذا الوضع ليس مستجداً، لكنه بات يطرح إشكالية غير مسبقة الآن.

سُئل الرئيس الأميركي جو بايدن عن حملة التضليل المرتبطة بفيروس كورونا على مواقع التواصل الاجتماعي، فقال إن فيسبوك يقتل الأميركيين. إنها تهمة خطيرة حين تصدر عن رئيس دولة، وهي تثبت على الأقل نظريتي القائلة إن المناصب الرئاسية والخطابات العامة تتخذ منحىً غريباً في نهاية كل دورة اجتماعية واقتصادية. تنجم هذه التهمة في الأصل عن نشر مزاعم مضادة للقاحات على فيسبوك، ويسمح هذا الموقع ببقاء تلك المنشورات. هذه الحملات تقنع القراء بعدم تلقي اللقاحات، ثم يموت هؤلاء الأشخاص بسبب فيروس "كوفيد - 19" لاحقاً.

لا شيء يثبت أن عدداً من مستخدمي فيسبوك كان يستعد لتلقي اللقاح ثم غير رأيه بعد قراءة منشورات وأخبار مثيرة للجدل. في هذه المرحلة من التاريخ الأميركي، تبدو الآراء المتعلقة باللقاح شبه ثابتة. قد يميل البعض إلى الاقتناع بما يقرأه، لكن تتراجع أعداد اليساريين في هذا المعسكر. كما يحصل في جميع المسائل، تحوّل هذا الموضوع إلى صراع بين اليمين واليسار، إذ يميل اليساريون إلى تلقي اللقاح فيما يمتنع عدد كبير من اليمينيين الغاضبين عن أخذه. إنها مواجهة بين الفضيلة والغضب. تُعتبر الفكرة المتعلقة بظهور مشاكل مستقبلية كثيرة بسبب اللقاح هرطقة بحد ذاتها. وتُقابل الفرضية المتعلقة بقدرة فيروس كورونا على قتل الناس بتأكيدات مفادها أن البيانات المستعملة مزورة. أنا شخصياً تلقيتُ اللقاح مع أنني لم أستبعد بعد احتمال أن يزرعوا رقائق دقيقة في دماغي. باختصار ثمة انقسام عميق حول هذا الموضوع، ويملك الطرفان حقاً دستورياً بالدفاع عن رأيهما.

لكن هل يحق لهؤلاء الأشخاص أن ينشروا أفكارهم على فيسبوك، بعيداً عن الفكرة الخلافية الغربية التي تعتبر المعسكر المعارض للقاحات قاتلاً أو تعطي صفة القاتل إلى موقع فيسبوك لمجرد أنه ينشر هذه الأفكار. يتأثر الوضع كله بطبيعة فيسبوك. لطالما ادعى هذا الموقع أنه ليس ناشراً للمقالات بل مجرد منصة لنشرها. لو كان هذا الادعاء صحيحاً، يستطيع فيسبوك أن يعلن أنه ينشر بكل بساطة مقالات خاصة بطرفي أي خلاف. لكن رفض فيسبوك في الماضي نشر بعض المقالات باعتبارها مليئةً بأكاذيب واضحة. بما أن فيسبوك طرح نفسه كوصي على الحقيقة، من الطبيعي أن تزيد ضغوط الرئيس عليه. وبما أن الحجج المستعملة لرفض اللقاحات كاذبة، يظن بايدن أن فيسبوك يجب ألا ينشر أي مقالات عن هذا الموضوع. لكن تكمن المشكلة الحقيقية في اعتبار كذبة أحد الأشخاص حقيقة راسخة بالنسبة إلى شخص آخر، حتى لو كان ذلك الشخص رئيس البلاد. لقد تورط فيسبوك في شبكة متداخلة من المشاكل حين بدأ يصدر الأحكام على الحقائق والأكاذيب. أنا شخصياً لستُ مؤهلاً لإعطاء رأيي، وينطبق ذلك على مارك زوكربيرغ أيضاً. في مجال الطب، قد تصبح الحقائق المعلنة اليوم مجرد سخافة غداً. إنها أمور طبيعية.

تتعلق مشكلة فيسبوك الحقيقية برغبته في استلام مهام رئاسة التحرير من وقتٍ لآخر. يختار رئيس التحرير المقالات في العادة ويراجعها للتأكد من تماسك المواد ومصداقيتها. نظرياً، تخضع الصحف لإدارة محررين

تدربوا واكتسبوا الخبرة في مجال المطالبة بالحقيقة والتمثيل الحيادي. لكن يبدو فيسبوك متعنتاً في آرائه لدرجة ألا يصبح ناشراً بل مجرد خدمة استهلاكية، ما يعني أنه لا يسيطر على المنشورات بشكلٍ متماسك. هو يفرض سيطرته بقدر ما تسمح له قوى خارجية، مثل الحكومة أو أصدقاء زوكربيرغ، ولا يمنع بعض الآراء انطلاقاً من مبادئ التحرير بل بناءً على اعتبارات مهنية بهدف زيادة عدد عملائه ومستوى عائده.

تدفق ثابت لمستخدمي فيسبوك الجدد ملايين المستخدمين الناشطين لكن

أصبحت مواقع فيسبوك وتويتر ومنصات أخرى للتواصل الاجتماعي خدمة بحد ذاتها. على غرار الهواتف والكهرباء، تحولت هذه المنصات إلى حاجة عالمية ووسيلة أولية للتواصل ونشر الأفكار. لقد تحقق هذا الهدف عبر محاكاة التلفزيون والراديو. تقدّم هذه المواقع البرامج مجاناً وتكسب جمهوراً واسعاً. وبعد جمع هذا الجمهور، تعود وتبيع للمعلنين حق الولوج إليها طالما يستطيع هؤلاء دفع الرسوم الأساسية لاكتساب هذا الامتياز. اعتبر عالم التلفزيون والراديو الترفيه وسيلة لكسب جمهور يمكن بيعه للمعلنين. كانت الإعلانات محور العمل إذاً. بقي التلفزيون مقتدياً على مستوى واحد: بموجب النظريات والقوانين القائلة إن الشبكات تبت موادها عبر أدوات عامة، فرضت الحكومة الفدرالية بعض القواعد المرتبطة بتقديم مواد لائقة وبث نشرات الأخبار.

ذهب فيسبوك أبعد من ذلك، فهو تولى تقديم جمهور جاهز إلى المعلنين، لكن بدل شراء وسائل ترفيهية مكلفة، شجّع الجمهور على تقديم المواد الترفيهية بنفسه. هكذا أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي مساحة يجتمع فيها الناس لقراءة أفكار العالم. هم يستطيعون كتابة رسالة إلكترونية أو نصية إذا أرادوا التكلم مع أهاليهم. لكن إذا أرادوا التواصل مع العالم، قد يميلون إلى نشر أفكارهم بطريقة تضمن جذب أكبر عدد من القراء. لقد حصل تحوّل مبهر من الاضطرار لدفع المال مقابل الترفيه إلى السماح للمستخدمين بتأمين المواد الترفيهية. نتيجةً لذلك، جمعت مواقع التواصل الاجتماعي جميع الأموال ولم تتقاسمها مع هوليوود.

لكن يعجّ العالم ككل بعدد كبير من المرضى النفسيين، وتكون قراءة منشوراتهم مثيرة للاهتمام أكثر من قراءة أفكار المستخدمين المملين. ينجح هؤلاء الأشخاص غير المترنين في جذب أكبر عدد من الجمهور. ثم تشتري هذه الجماهير المنتجات التي تسمح لها بكسب الملايين خلال ثلاثة أشهر. لا يهتم فيسبوك بالمواد التي يروج لها طالما لا تكون مخالفة للقانون بطريقة واضحة. لا يشرف أي محرر على المواد المعروضة، لذا لا تكون الكتابات بالضرورة عميقة أو متماسكة أو حتى منطقية. بل تجذب تلك الكتابات عدداً كافياً من المشاهدين وتبيع إعلانات كافية لجمع ثروة حقيقية. بدأ الكون يدور حول مواقع التواصل الاجتماعي إذ أن هذه المنصات أصبحت ضرورية لمتابعة التواصل.

لكن شكّلت مواقع التواصل الاجتماعي منفذاً حراً للأفكار التي تجذب هذا النوع من الجماهير، فيما اعتبرها المحررون الصحفيون أدوات خبيثة أو غير مسؤولة. فجأة، تمكنت هذه الأطراف وجماعات هامشية أخرى من اختراق العالم: راح الجمهور يتوسع والأموال تتدفق كلما زادت غرابة الأفكار المطروحة. لكن حصل تغيير معين. تستطيع الأطراف الهامشية في المجتمع اليوم أن تصل إلى جمهور واسع، وقد انتقلت أفكارها من الهامش إلى محور التركيز. عملياً، ما من مركز واحد للأفكار بل ثمة مراكز عدة، وقد بدأ الكثيرون في هذه الأوساط يصدقون الأفكار الغريبة وغير الطبيعية إلى أن راح النظام الاجتماعي يتبنى تلك الأفكار أو يستبعدها وبدأت الجهات الهامشية تفرض هيمنتها.

يعترف مؤسسو هذه الخدمة بوجود أعداد هائلة من الأغبياء في العالم ويعتبرون حُكم الأغلبية مبدأً يستحق الاحترام لكن لا يطبقه أحد. تنشأ مؤسسات مثل المجمع الانتخابي، فضلاً عن الإجراءات التي تجعل السياسة معقدة ومملة، لمنع الأغبياء من الوصول إلى الحُكم. ويجني فيسبوك وجهات مماثلة أخرى الأموال عبر الترحيب بجميع القادمين، لكن ترحب هذه المنصات تحديداً بالأغبياء القادرين على الكتابة وجذب أعداد هائلة من الأغبياء الآخرين الذين يسهل إقناعهم بشراء منتجات غير نافعة ويسهل أن يصدقوا الأفكار الجنونية المطروحة أمامهم.

لا تهدف الضغوط المتزايدة اليوم إلى إلغاء مواقع التواصل الاجتماعي بل استبعاد الأطراف التي تعتبرها الشخصيات النافذة غبية. ستصدر قوانين لمنع الأفكار الغبية في الوقت المناسب. لكن تكمن المشكلة في ميل الحكومة التي تعتبر الحركة المعادية للقاحات فكرة سيئة إلى اتخاذ قرارات أخرى حول تصنيف الأفكار الإيجابية والحمقاء. إنه آخر ما يريده مؤسسو هذه الخدمة. لقد أراد هؤلاء أن يسيطر المجتمع، لا الحكومة، على غريبي الأطوار. يجب ألا تُصدر الدول التصنيفات التي ترصد الأفكار المريعة والقادرة على التحول إلى قوة مؤثرة.

قد يظن بايدن أن المعسكر المعادي للقاحات مخطئ، ومع ذلك يجب ألا يسعى إلى إسكاته. في غضون ذلك، بدأ الوضع يخرج عن السيطرة. سواء تعلّق الهدف الأساسي بالحملة الدعائية أو بغايات أخرى، لا مفر من أن يجتمع اللامعون والمجانين على هذه الشبكة. فيسبوك موقع ديمقراطي أكثر من اللزوم بكل بساطة، وأنا شخصياً لا أحبذ الديمقراطية الصريحة على غرار مؤسسيه. هذه هي المعركة الحقيقية التي يخوضها زوكربيرغ. قد يعود هذا الأخير إلى جامعة "هارفارد" إذا لحضور حصص التاريخ التي قوّتها سابقاً.

صحة و غذاء: بكتيريا الإشريكية القولونية والسالمونيلا والليستيريا في طعامنا... نأكل فساداً! - "جريدة

النهار" في 2021/8/13

ليس خافياً على أحد أن حالات التسمّم، التي تشهدها المناطق اللبنانية على اختلافها، بلغت مستويات مرتفعة، فتقنين التغذية بالتيار الكهربائي، وسوء التخزين والتبريد، وغياب الرقابة على سلامة الغذاء كلّها عوامل أساسية ساعدت على تفاقم الوضع الغذائي والصحي في لبنان.

لم يكن مفاجئاً ما كشفته دراسة حديثة، أعدّها فريق بحثي يعمل في مختبر ميكروبيولوجيا الغذاء في الجامعة الأميركية في بيروت، بإشراف البروفيسور في العلوم الجرثومية والغذائية في كلية الأغذية والعلوم الزراعية في الجامعة الأميركية عصمت قاسم، حول ما تحتويه الأجبان من تلوّث بكتيري وجرثومي في ظلّ انقطاع التيار وتفاقم أزمة التبريد والتخزين وفق المعايير الصحية.

فبين العامين 2015-2017، أظهرت دراسة سابقة أجرتها كلية الزراعة في الجامعة الأميركية أن 30% من الألبان والأجبان غير مطابقة جرثومياً. وقد وجد معدّو الدراسة أن 300-350 عيّنة من الجبنة تحتوي على بكتيريا الإشريكية القولونية (E-coli)، وبعضها على السالمونيلا (salmonella) وبكتيريا الليستيريا (Listeria) وجميعها خطيرة عند استهلاكها. وعليه، لم تكن نعاني يوماً أزمة محروقات، ولكننا اليوم نعاني في كلّ المناطق شحاً وتقنياً في الكهرباء، وانقطاعاً متواصلًا لساعتين من دون كهرباء أو مولّدات كلّ 6 ساعات تقريباً أو أكثر حسب كلّ منطقة. وبالتالي، ما كان موجوداً في السابق من تلوّث جرثومي سيزداد أضعافاً مضاعفة.

اليوم، تلوّث الأجبان أعلى من المعدّل الطبيعي بـ 80 مرة، وتكاثر البكتيريا وزيادة أعدادها نتيجة انقطاع الكهرباء وسوء التبريد أدّت إلى هذه النتائج الكارثية في سلامة الغذاء.

Sample	Source	<i>E. coli</i> per gram (*)	Fecal coliforms per gram
Cheese 1	Koraytem, Beirut	4724	372000
Cheese 2	Hay Al Leja, Beirut	20400	28000
Cheese 3	Verdun, Beirut	2000	2000
Cheese 4	Sakiyet Al Janzir, Beirut	79600	79600
Cheese 5	Ras El Nabeh, Beirut	7984	7200

Libnor:

المحتوى الجرثومي المسموح به في المنتج: 100 *E. coli*

الحد الأقصى الذي يجب ألا يزيد عنه المحتوى الجرثومي: 1000 *E. coli*

نحن نتحدث عن صنف واحد من الأجبان، وعليك أن تتخيل ما قد تحتويه الأصناف الأخرى من الألبان والأجبان، ناهيك بالأطعمة الأخرى كاللحمة، الدجاج، البهارات وغيرها... وليس علينا أن ننسى أن هذه العينة مأخوذة فقط من بعض المناطق في بيروت، وتُصنّف ميسورة نوعاً ما، فكيف الحال في باقي المناطق، لاسيما الفقيرة منها.

20 عينة من جبنة العكاوي تمّ جمعها من فردان، حي اللجا، قريطم، ساقية الجزير ورأس النبع، يُعلق البروفيسور في العلوم الجرثومية والغذائية في كلية الأغذية والعلوم الزراعية في الجامعة الأميركية عصمت قاسم لـ "النهار" فيقول: "نشرت 5 نتائج التي تعتبر أكثر تلوثاً، وأعداد البكتيريا عالية جداً فيها، ولأمس المحتوى الجرثومي في الجبنة الموجودة في ساقية الجزير الـ79600 من بكتيريا الإشريكية القولونية (E-coli)، في حين أن الحد الأقصى، وفق مؤشر ليينور، يجب ألا يتخطى الـ1000. أما في حي اللجا، فقد لامس المحتوى الجرثومي الـ20400، وفي رأس النبع الـ7984، وفي قريطم الـ4724، وفي فردان الـ2000، علماً أن معظم هذه العينات مغلّفة".

كذلك أظهرت الفحوص المخبرية وجود مضادات حيوية مقاومة في عينات الجبنة بنسب مرتفعة أيضاً، وهذه مشكلة جدية ورئيسية، تؤدي إلى أمراض مستدامة ومستعصية، شارحاً أن البكتيريا "تتكاثر مرة كل 20 دقيقة تحت حرارة مرتفعة، ومع غياب التبريد، لتصل إلى مرحلة تُشكّل فيها خطورة على مستهلكيها، مثلما هي الحال مع العينات المأخوذة. وما ظهر اليوم من نتائج مشابه لما كشفنا عنه منذ أشهر على الخضراوات. وبالرغم من غسلها بمياه نظيفة وتقطيعها قبل فحصها، فإن نسب E-Coli و coliforms جاءت مرتفعة.



وعليه، كل هذه النتائج السابقة والحديثة تؤكد حقيقة واحدة أن "غياب التبريد نتيجة انقطاع الكهرباء وشح المازوت والتلوث البيئي يؤدي إلى زيادة نسبة التلوث في الأطعمة بشكل مستطرد، ما يستدعي معالجة الأمور بطريقة فورية وسريعة. لم تعد المشكلة محصورة في مناطق محدّدة نتيجة الفقر وسوء المعيشة إنّما أصبحت شاملة. وما صدر تكملة للأبحاث الصادرة سابقاً، التي واظبت على متابعة ملف سلامة الغذاء في ظلّ غياب الدولة والمعنيين بهذا الملف.

ففي دراسة سابقة أجريت في الجامعة الأميركية – كلية الزراعة والعلوم الغذائية تضمّنت تحليل 11650 عيّنة طعام بين العامين 2015-2017، أظهرت النتائج أن 28% من الأطعمة غير مطابقة جرثومياً. وأظهرت الدراسة أن أصناف الطعام الأكثر عرضة للتلوث الجرثومي جاءت وفق الشكل الآتي:

- * المأكولات التي تحتوي على لحوم حمراء 34% غير مطابقة
- * الدواجن 30% غير مطابقة
- * الألبان 28% غير مطابقة
- * البهارات 49% غير مطابقة.

وفي قراءة لهذه النسب، فإن ذلك يعني أن 1 من 4 وجبات غير مطابقة جرثومياً. وعندما نتحدّث عن وجود بكتيريا وفيروسات في أطعمتنا، فنحن نتحدّث عن الأمراض التي تُسببها هذه الأطعمة غير المطابقة على المدى القصير والطويل.

قد تكون أعراض التسمّم أماً في البطن، إسهالاً وتقيؤاً، ولكن تطوّر الأمور إلى أبعد من ذلك قد يُسبّب أمراضاً مستعصية مثل الفشل الكلوي، التسمّم في الدم، وقد تحدث وفاة.

	Salad#1	Salad#2	Salad#3
Zahle	43200	84000	89000
Ba'albak	2500	8300	7500
Marj	100	0	0
Rashya	9000	130000	8200
Hermel	30000	100000	4100

برأي قاسم "أننا في أزمة اقتصادية، ولكن مسألة مثل سلامة الغذاء لا يمكن أن تكون موضوعاً ثانوياً؛ فما ينتج عنه من تداعيات صحّية من شأنها أن تزيد العبء على القطاع الاستشفائي والفاخرة الصحية. فالناس ستمرض أكثر، وستحتاج إلى أدوية ومضادات الالتهاب. لذلك علينا تعزيز مراقبة سلامة الغذاء، وتوجيه الناس إلى ما يجب تناوله، ومن ذلك تجنّب استهلاك اللحم النيئة، والجبن النيئة لأنها تحتوي على البكتيريا".

وقد لاحظ بعض المراقبين، الذين كانوا يعدّون الدراسات حول سلامة الغذاء في لبنان أن بعض المواد الغذائية موجودة في بعض المطاعم، وقد شارفت صلاحيتها على الانتهاء، علماً أن الرائحة واللون ليسا معيارين لتحديد جودة المنتج ومدى سلامته.



ويشدّد قاسم على "أننا ندور في حلقة مغلقة، ومتكاملة، حيث الأمور مترابطة ومتداخلة حتى في سلامة الغذاء. وتأكيداً على ذلك، صدرت دراسة أعدّها فريق بحث في الجامعة الأميركية بإشراف البروفسور قاسم تشير إلى أن 46% من البكتيريا E-Coli الموجودة في مياه الأنهار اكتسبت قدرة على مقاومة عدد كبير من الأدوية المضادة للالتهابات، بالإضافة إلى أن نحو 30% من مياه الأنهار غير صالحة للسباحة، و70% منها غير صالحة للري. ومياه الري التي نستعين بها لري المزروعات، التي تُنقل تبعاً إلى المطاعم والسوبرماركت من دون تبريد؛ وهذه البكتيريا الموجودة في مياه الريّ تنتقل من دون أن يتمكّن المواطن من التمييز أو معرفة مدى سلامة ما يتناوله.

وأمام هذا الواقع، علينا تشديد الرقابة والتوعية حول سلامة الغذاء، وعلى الناس تجنّب الأطعمة التي تكون معرضة أكثر من غيرها للتلوث الجرثوميّ، خصوصاً في ظلّ التقنين الكهربائيّ. لذلك ينصح قاسم "بعدم تناول الأجبان نيئة، ويفضّل طهوها للتخلص من نسبة الفيروسات والبكتيريا التي تموت على الحرارة العالية. كما يجب فرز الألبان والأجبان في الثلاجة، وعدم فتح الباب عليها عند انقطاع الكهرباء حتى تبقى مخزّنة ضمن حرارة منخفضة أو وضع أكباش ثلج عليها لضمان تبريدها جيداً في ساعات التقنين داخل الثلاجة".

اخبار الرابطة

- الرابطة تواصل حملة التوعية من وباء كورونا وهذا نموذج عنها

حملة كورونا

- متحور "دلتا" يجتاح لبنان... ويهدد بالمزيد

يوماً بعد يوم ، اعداد الاصابات بمتحور "دلتا" تتزايد في لبنان ، وتتجاوز الآلاف من جديد. الاسباب متنوعة، الفوضى والتقصير في تدابير الحماية في المطار وعلى المعابر الحدودية، استهتار الناس والتخلي عن تدابير الوقاية ، الانفلات الاجتماعي في المناسبات الاجتماعية والحفلات الجماهيرية ، والمنتجعات البحرية، والتجمعات الحزبية وغيرها. الامكانيات المتوفرة لمواجهة هذه الموجة محدودة جداً: على صعيد السلطات الصحية، والطواقم الطبية والتمريضية، والقدرات الاستشفائية، وفقدان الادوية والمستلزمات الطبية. وقبل كل ذلك الانهيار العام والشامل الذي يعاني منه اللبنانيون بعد انهيار قدراتهم المالية .

على ضوء ما اشرنا اليه، ندعو الجميع لليقظة وادراك ما يهدد صحتهم وحياتهم اذا استمروا في استهتارهم ونقول لهم: انقذوا انفسكم ومن حولكم ، عودوا بجدية الى التقيد الصارم بتدابير الوقاية والحماية.

- دول العالم تتجه لفرض التصريح الصحي في مواجهة الوباء، فماذا نحن فاعلون في لبنان؟

مع تزايد مخاطر متحور "دلتا" السريع الانتشار ، وظهر موجة رابعة خطيرة من وباء "كورونا" تحركت السلطات في العديد من دول العالم ، وقررت فرض التصريح الصحي ، اي الحصول على اللقاح الكافي ، او افادة عدم الاصابة بالفيروس للدخول الى المؤسسات على انواعها ، الخاصة والعامة ، وذلك تلافياً للعودة الى الاقفال العام الذي يعطل النشاط الاقتصادي. لإنقاذ لبنان ندعو الى الاسراع في عمليات التلقيح ، والاتجاه الى فرض التصريح الصحي كما تفعل سائر الدول .

- عداد كورونا في لبنان... يخلق بأرقام صادمة

قفز عداد كورونا في لبنان بتاريخ 11 آب 2021 الى رقم 2591 اصابة و 6 وفيات، ليدق ناقوس الخطر بدخول لبنان في المرحلة الرابعة من الوباء ، مع الموجة الجديدة من الانتشار عبر متحورة "دلتا". وهذا ينذر بتفاقم المخاطر الصحية على اللبنانيين مجدداً خصوصاً بسبب عدم الالتزام بتدابير الوقاية والتباعد الاجتماعي وارتفاع عدد الاصابات الوافدة من الخارج وعدم الجدية في المراقبة وفي الحجر الصحي المطلوب . كل هذا يحصل في غياب القرارات الحازمة والشعور الحكومي وتراكم المآسي المعيشية على اللبنانيين .

المطلوب فوراً ضرورة التوسع في حملات التلقيح لتطال مختلف الفئات العمرية لتشكيل مناعة مجتمعية شاملة.

من الصحافة اخترنا لكم:

تداعيات الانسحاب الاميركي من افغانستان – مسعود معلوف (سفير سابق) – "جريدة الجمهورية" في

2021/8/21

قرار الانسحاب العسكري الأميركي من أفغانستان، الذي تمّ تنفيذه منذ أيام، كان حدثاً مهماً ما زالت ارتداداته تتفاعل في مختلف أنحاء العالم. ومع أنّ هذا القرار لم يكن مفاجئاً، إذ تمّ الإتفاق عليه منذ شباط 2020 بين إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب وقيادة حركة «طالبان»، في لقاء عُقد بين الفريقين في قطر، وكان هذا الإتفاق يقضي بالانسحاب الأميركي في الأول من أيار 2021، إلا أنّ الرئيس جو بايدن، بعد تسلّمه الرئاسة، أجّل تنفيذ الانسحاب حتى آب الجاري.

فالمشكلة إذاً ليست في مضمون قرار الانسحاب، وإنما في طريقة تنفيذه التي سبّبت بلبلة وتخبطاً ولوماً لبايدن، خصوصاً بعدما قرّر إعادة إرسال 6 آلاف جندي أميركي الى أفغانستان بعد الانسحاب بيومين، لحماية مطار كابول، وتأمين سلامة إجلاء الدبلوماسيين والمواطنين الأميركيين وغيرهم من الرعايا الغربيين الذين يرغبون بمغادرة البلاد. والمشاهد المرعبة للأفغانيين في محيط المطار وفي المدارج، وتعلّقهم في الطائرات المغادرة، دلالة واضحة على سوء التنظيم الذي رافق هذا الانسحاب، الذي كانت له تداعيات كثيرة، ليس فقط في الولايات المتحدة وأفغانستان، بل أيضاً في مناطق كثيرة من العالم.

أولاً: في الولايات المتحدة

تعرّض بايدن لانتقادات كثيرة، وأحياناً لاذعة، ليس فقط من خصومه في الحزب الجمهوري، ولكن أيضاً من أعضاء في الحزب الديموقراطي ومؤيدين له. وقد أشارت بعض الإستطلاعات، الى هبوط في شعبيته، خصوصاً أنّه كان، في حملته الإنتخابية، يركّز على خبرته الطويلة في القضايا الدولية، إذ كان عضواً في الكونغرس لعشرات السنين، ورئيساً للجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ، ونائباً لمدة 8 سنوات للرئيس باراك أوباما، الذي كلّفه معالجة ملفات دولية معقّدة مع روسيا والصين والملف النووي الإيراني وأفغانستان بالذات وغيرها. ومن منطلق هذا التخبّط في الموضوع الأفغاني، فإنّ قرارات بايدن المقبلة في شتى المواضيع ستكون عرضة للشك والتساؤل، وسيتمّ تذكيره وتذكير الرأي العام بما حصل عند الإنسحاب من أفغانستان في شتى المناسبات. هذا مع العلم، أنّ الإنسحاب ما زال لم يُنجز كلياً بعد، وفي حال حصول اعتداءات على مواطنين أميركيين في أفغانستان، أو عدم التمكن من إجلائهم جميعاً، فلا شك أنّ أصابع اللوم ستوجّه الى بايدن وستشوّه صورة حكمه.

عند حديثه عن قرار الإنسحاب الشهر الماضي، سئل بايدن إن كان في استطاعة "طالبان" السيطرة على البلاد، فنفي إمكانية حصول ذلك بصورة قاطعة. وفي ذلك دلالة الى وجود نقص أو أخطاء جسيمة في الإستخبارات على الأرض، ولذلك ينبغي إجراء التحقيقات اللازمة مع المسؤولين عن هذا الفشل الإستخباري ومعاقبتهم.

من المفيد التذكير هنا، أنّ الولايات المتحدة أنفقت في أفغانستان نحو تريليون دولار في خلال 20 عاماً، كما أنّها خسرت 2448 جندياً، ما عدا الآلاف الذين جرحوا في المعارك أو في الألغام، ويبدو أنّ كل هذه الخسارة ذهبت هباءً، وخصوم بايدن يتهمونه بالإسراع في الإنسحاب قبل تحقيق أي هدف يُذكر، وهم سيستكفون بقدرته على اتخاذ قرارات مناسبة.

ثانياً: في أفغانستان

إنّ أولى تداعيات قرار الإنسحاب الأميركي، وحتى قبل إنجازه، كان السيطرة المفاجئة لحركة "طالبان" على كل البلاد (باستثناء محيط مطار العاصمة كابول طبعاً)، مع ما سيرافق ذلك من تغييرات جوهرية في طريقة الحياة، خصوصاً في ما يتعلق بالمرأة وحقوقها. إذ من المرجح جداً أن تعود أفغانستان الى ما كانت عليه أثناء حكم "طالبان" قبل الغزو الأميركي عام 2001، وقد أعلن أحد قادة الحركة، أنّ البلاد ستُحكم بحسب الشريعة الإسلامية، وذلك يدل الى أنّه لن يحصل تغيير عن الماضي، لأنّ الشريعة الإسلامية، كما يعرف الجميع، لم تتغيّر بطبيعة الحال.

كذلك بات هناك أسلحة أميركية متطورة في تصرف "طالبان" حصلت عليها من الجيش الأفغاني، الذي لم يُظهر أي رغبة قتالية في هذه الظروف، وقد سبق للولايات المتحدة أن زودت هذا الجيش بالأسلحة الحديثة والتدريب اللازم لاستعمالها، هذا بالإضافة الى أنّ أعداداً كبيرة من عناصر الجيش انضمت الى الحركة التي أصبح في حوزتها الأسلحة الأميركية والعناصر القادرة على استعمالها.

وقد نشر بعض وسائل الإعلام الأميركية، أنّ استطلاعا للرأي كان حصل في أفغانستان في العام 2019، دلّ الى أنّ 85% من الشعب الأفغاني لا يؤيّد حركة "طالبان"، إلا أنّ أحداث الأيام الماضية وعدم مقاومة الجيش لتقدّم الحركة في معظم المناطق بما فيها العاصمة كابول، يدلان الى عكس ذلك تماماً.

ثالثاً: في روسيا والصين وإيران

هذه الدول الثلاث لها اهتمام خاص بما يجري في أفغانستان، وقد يكون بايدن وجد، في تسلّم حركة "طالبان" السلطة في هذا البلد بعد انسحاب الجيش الأميركي، فرصة لخلق مشكلات لكل من هذه الدول التي تتميز علاقاتها مع واشنطن بسلبية واضحة:

فالصين لديها مشروع "الطريق والحزام"، وهو نسخة حديثة عن "طريق الحرير" التاريخي، ويمرّ طبعاً بأفغانستان. وقد يكون بايدن، بانسحابه الإضطراري من أفغانستان بعد كل الخسائر التي تكبّدها بلاده دون تحقيق أية نتيجة على الأرض، قد وجد في الإنسحاب وفي تسلّم "طالبان" مقدرات أفغانستان، فرصة لعرقلة هذا المشروع الذي تعلق عليه الصين أهمية كبرى، إذ أنّه ربما يتوقع تقارباً بين حركة "طالبان" السنيّة المتشدّدة وجماعات الأويغور السنيّة، على الحدود الغربية للصين، الذين يطالبون باستقلال ذاتي لمنطقتهم، وتقوم الصين بقمعهم بالقوة العسكرية.

حاولت الصين تجنّب حصول مثل هذا التقارب عبر اعترافها السريع بحكم "طالبان" في أفغانستان، وعبر لقاء وزير الخارجية الصيني مع القائد الأعلى لحركة "طالبان"، وعبر تصريحات إيجابية على لسان كبار

المسؤولين الكبار فيها عن التطورات الحاصلة في هذا البلد، إنما "المستقبل" القريب سيُظهر موقف "طالبان" من علاقتها مع الصين، وما إذا كان بايدن مصيباً بتقديراته لهذا الموضوع.

وبالنسبة الى روسيا، قد يكون بايدن يعتقد أيضاً أنّ حركة "طالبان" ستقيم علاقات جيدة مع الحركات الإسلامية في جمهوريات الإتحاد الروسي المناهضة لحكم الرئيس فلاديمير بوتين، ما يشكّل صعوبات لخصمه الروسي على خلفية العلاقات السيئة القائمة حالياً بين روسيا والولايات المتحدة. ولكن توقعات بايدن قد لا تصح، لأنّ روسيا تقيم اتصالات دائمة مع "طالبان"، وقد أعلنت أنّ سفارتها ستبقى مفتوحة في كابول، وبوتين يسعى الى تعزيز علاقات بلاده مع أفغانستان تحت حكم "طالبان".

أما في ما يتعلق بإيران، فإنّ كون "طالبان" من الحركات السنيّة المتشددة، مع ما لها من تاريخ من التنكيل بأبناء الطائفة الشيعية في أفغانستان أثناء حكمها السابق للبلاد، فإنّ الرئيس الأميركي يرى في تسلّم "طالبان" السلطة مجدداً فرصة لإزعاج إيران، وإشغالها بأوضاع ربما عدائية على حدودها الشرقية، ما قد يضطرها الى تليين موقفها في مفاوضاتها غير المباشرة مع الولايات المتحدة في فيينا لإعادة إحياء الإتفاقية النووية، خصوصاً بعد تسلّم إدارة جديدة في طهران، معروف عنها أنّها أكثر تشدداً من الإدارة السابقة.

رابعاً: في الشرق الأوسط وفي لبنان بالذات

حلفاء أميركا في الشرق الأوسط وفي الخليج، لم يعلنوا بعد أي موقف واضح من تطورات الأوضاع في أفغانستان في ظلّ الإنسحاب الأميركي، باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة، التي لجأ اليها الرئيس الأفغاني المخلوع أشرف غني، علماً أنّ البحرين، بصفتها الرئيس الحالي لمجلس التعاون الخليجي، ستقوم

بالتشاور مع سائر أعضاء المجلس، لمحاولة اتخاذ موقف موحد من الموضوع. وواضح أنّ تركيا تسعى الى لعب دور ما في أفغانستان لملء الفراغ الناجم عن الانسحاب الأميركي، كون الرئيس رجب طيب أردوغان، لا يترك فرصة إلا ويحاول إظهار أهمية تركيا كقوة إقليمية، خصوصاً أنّها دولة سنّية مثل أفغانستان، وقد كانت تركيا ستتولّى حماية مطار كابول، ما كان سيعطيها دوراً في البلاد، إلا أنّ التطورات الناجمة عن سيطرة "طالبان" على كل الاراضي الأفغانية، اضطرت الولايات المتحدة الى ارسال آلاف الجنود لحماية الديبلوماسيين والرعايا الذين سيتمّ ترحيلهم عبر المطار، هذا مع العلم أنّ "طالبان" لا تثق كثيراً بالتدخّل التركي، كون تركيا عضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، كما أنّ هذه الحركة كانت ترفض حتى مجرد وجود الجنود الأتراك في مطار كابول، فمن الصعب أن تعطي الآن أي دور لتركيا للسبب نفسه.

أما في ما يتعلق بلبنان، فلم تُرصد حتى الآن أي تحركات ملموسة على الأرض نتيجة سيطرة "طالبان" على أفغانستان، باستثناء بعض التعبير عن الترحيب بهذه التطورات لدى عدد من الإسلاميين في شمال لبنان، هذا مع العلم أنّ الأزمات المختلفة التي يعاني منها لبنان في الوقت الحاضر، والصعوبات الكبرى في الحياة اليومية التي يواجهها الشعب اللبناني، تجعل هذا البلد أرضاً خصبة للتدخلات الخارجية، وخصوصاً في حال عادت "طالبان" الى كونها ملجأ للحركات الإسلامية المتطرفة والإرهابية مثل "القاعدة"، أو إذا قرّرت أن تتحالف مع مجموعات ومنظمات إرهابية مثل تنظيم "داعش". من هذا المنطلق، يخشى بعض اللبنانيين أن يتمّ تصدير الثورة الأفغانية في اتجاه لبنان، على غرار ما حصل في ثمانينات القرن الماضي، عندما تمّ تصدير الثورة الإيرانية، أو ما حصل في مخيم نهر البارد، أو إبان الحرب السورية.

يبقى أنّ حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وفي كافة انحاء العالم، منزعجون انزعاجاً كبيراً من الهزيمة التي لحقت بحليفهم الأميركي في أفغانستان، في الوقت الذي نرى أعداء الولايات المتحدة وخصومها لا يخفون شماتتهم وفرحهم بما لحق بهذه الدولة من تراجع ملموس على الصعيد الدولي. وقد بدأت الشكوك تظهر حول قدرة الولايات المتحدة على القيام بدور قيادي لدى وقوع أزمات كبرى في العالم مستقبلاً، علماً أنّ هذا الدور القيادي لأميركا بدأ يتلاشى أيام الرئيس السابق دونالد ترامب، وقد جاءت الهزيمة في أفغانستان في عهد جو بايدن، لتُظهر عدم قدرة الولايات المتحدة على تحقيق انتصارات عسكرية لدى تدخلها في دول أخرى.

إنّ بايدن ما زال في بداية عهده، وعليه أن يحقق نجاحات ملموسة في إدارته للبلاد، سواء على الصعيد الداخلي، أو على الصعيد الخارجي، لكي يستعيد بعض التأييد الذي خسره من جراء التطورات في أفغانستان. وقد تكون معالجته لجائحة كورونا التي تجددت مع متحور "دلتا"، أو ربما معالجته لمسألة الهجرة غير الشرعية المتدفقة عبر الحدود مع المكسيك، والتي بلغت أرقاماً قياسية في عهده، أو أيضاً المساعدة والدعم اللذان يقدمهما لدولة هايتي على إثر الزلزال الكبير الذي ضربها والفيضانات التي تلتها وأدت إلى خسائر كبرى في الأرواح والبنى التحتية، في هذه الدولة التي ربما تُعتبر أفقر دولة في العالم، قد يكون لبايدن في أي من هذه الحالات فرصة لاستعادة التأييد الذي يحتاج إليه لنجاح عهده الرئاسي.

لبنان بلد المواجهات الحكومية – اياد ابو شقرا – "جريدة الشرق الاوسط" – 2021/8/22

قبل أن أبدأ كتابة هذا المقال كان اللبنانيون ينتظرون بالكثير من الصبر والقليل من الثقة، الإعلان عن اختراق ما يفضي إلى تشكيل الحكومة المأمولة. وبأمانة أقول إنني لا أعرف ما إذا كانت جهود التشكيل ستتكمل اليوم أو غداً أو بعد غد بالنجاح... أو تبوء بالفشل. لكنني واثق تماماً بأنه إذا ما قيّض لها أن تبصر النور فهي لن تحكم، ومن ثم، لن تكون أفضل حالاً من سابقتها.

المسألة كانت منذ البداية في عهد الرئيس ميشال عون، أكبر بكثير من حصة وزارية من هنا... وتمثيل هذه الطائفة أو الكتلة بهذه الحقيبة الوزارية أو تلك من هناك. نعم. المسألة كانت ولا تزال الصراع على هوية لبنان وموقعه من المعادلات والصراعات الإقليمية والدولية، لجملة من الأسباب، يمكن إيجاز أهمها في ما يلي:

أولاً، موضوع الهوية. ذلك أنه منذ تأسيس لبنان بحدوده الحالية عام 1920، كانت ثمة حاجة لحسم هوية لبنان بين «عروبة» تدعمها غالبية المكونات المسلمة و«كيانية لبنانية» تطمح إليها غالبية المكونات المسيحية. وفي تلك المرحلة، بصورة أو بأخرى، كان الصراع جدياً إلا أنه لم يكن حاداً إلى درجة الإقصاء والإلغاء، سواءً داخل المكونات المذهبية المسلمة أو المكونات المذهبية المسيحية. بل، لقد تمكن الانتداب الفرنسي، بعدما لعبت باريس دوراً أساسياً في رسم حدود «لبنان الكبير» الجديد، من فرض قوانين لعبة «تعايش سياسي»

جديدة تتحكم فيها قوى حزبية ومصالح نخب عائلية عابرة للطوائف. واستمرت لعبة التعايش هذه في ظل تنافس «الكتلة الدستورية» و«الكتلة الوطنية» بعد الاستقلال عام 1943... لكنها أخذت تشهد تحديات وجودية مع «نكبة فلسطين» عام 1948، و«الحرب الباردة»، والزخم العروبي الانقلابي والثوري (المتأثر بنكبة فلسطين والحرب الباردة) بين 1952 و1967، ولاحقاً ظاهرة الكفاح المسلح بين 1967 ونهاية «الحرب الباردة» وبدء عصر الأحادية الأميركية.

ثانياً، الخريطة الدينية والمذهبية للبنان ومنطقة الشرق الأدنى. لقد أحدثت «الثورة الخمينية» في إيران عام 1979 موجات داخل العالم العربي، ما زالت تتردد وتعصف حتى اللحظة، لا تقل تداعياتها قوة على قيام دولة إسرائيل عام 1948. وكما، أيقظت «نكبة فلسطين» الهوية العربية من السبات الذي دخلته بعد سقوط الدولة العثمانية، حرّكت الخمينية كوامن مؤلمة في التاريخ الإسلامي أولاً، وتاريخ الطموح الإقليمي الإيراني ثانياً.

لقد جمعت راديكالية «تصدير الثورة» هذين العاملين دفعة واحدة. ومع أن شاه إيران محمد رضا بهلوي لم يُخفِ مطلقاً «طموح» إيران الإقليمي، ومارسه حتى عبر بعض رجال الدين الناشطين داخل العراق ولبنان والبحرين ودول أخرى، فإن الاستراتيجية الخمينية بُنيت أصلاً على استغلال العامل المذهبي. إذ طوّرت في قوالب صالحة لاختراق المنطقة تحت شعارات «إسلامية» و«ثورية» و«تحريرية» ضد الغزب وإسرائيل.

ومع أن حملة «تصدير الثورة» تعرّضت لتجميد مؤقت بنتيجة «الحرب العراقية - الإيرانية»، فإن الغزو العراقي للكويت عام 1990 أضعف موقف بغداد كخط دفاع عن المنطقة العربية. ومن ثم، «أعاد تأهيل» النظام الخميني غربياً وعربياً... رغم كل تجاوزاته في الدول العربية عبر تنظيماته المسلحة. أضف إلى ذلك، أنه بينما لم تصبر الدول الغربية الكبرى، ومعها إسرائيل، على مشروع العراق النووي الذي أجهض في مهده، فإنها غضت الطرف طويلاً عن مشروع إيران النووي... وصولاً إلى توقيع اتفاق معها من المتوقع العودة إليه في مفاوضات فيينا الحالية.

لبنان، منذ نشوء مفهوم وجوده، كان حالة تنوّع اختلف المؤرخون والمحللون في وصفها. والحقيقة أن الموقع الجغرافي لساحل شرق المتوسط كله جعله أرضاً مفتوحة أمام طرق القوافل التجارية، والهجرات القبلية، والحملات العسكرية. وهكذا، بينما حافظت الجبال المطلّة على الساحل بالحد الأدنى من العصبية القبلية والعشائرية، وكوّنت «ملاذات» فئوية (دينية ومذهبية)... كانت التركيبة السكانية للتجمعات السكانية الساحلية في تغير دائم. وهذا ما اقتضى بناء قلاع وأسوار في المدن الساحلية (أو محيطها) كحال بانياس وطرابلس وصيدا وعكا... من أجل الدفاع عنها.

معظم هذا الساحل، الذي كانت تمر فيه طرق القوافل ومحطاته، مأهول بالغالبية المسلمة السنيّة، بينما تتركز معظم الأقليات الدينية والمذهبية والعرقية في الجبال. ورغم وجود بلدات سنية كبيرة في جبال لبنان، فإن الغالبية العظمى من السنة يقطنون السواحل والمناطق المجاورة لها.

قبل 1920 كان الساحل السنيّ بما فيه المدن اللبنانية الأكبر بيروت وطرابلس وصيدا خارج «متصرفية لبنان». لكن السنة صاروا لاعباً عددياً وسياسياً مؤثراً بعد ضم هذه المدن إلى «لبنان الكبير» عام 1920، مع أنهم دخلوا هذا الكيان من دون أن يتخلوا عن «البعد العربي» لهويتهم الممتدة من المحيط إلى الخليج، وهذا كان ينطبق إلى حد بعيد على الشيعة قبل «الحقبة الخمينية».

عون، الماروني الآتي إلى رئاسة الجمهورية بفضل تحالف ماروني - إيراني هدفه الفعلي تهميش السنة - وحلفائهم الدروز - كان منذ البداية رافضاً لـ«اتفاق الطائف» الذي أعاد بناء لبنان بعد «حرب 1975 - 1990». إذ إنه يعتبر أن هذا الاتفاق أعطى السنة سلطات و«حقوقاً» مُنتزعة من الطائفة المارونية في كيان أسس من أجل المسيحيين ووفق مصالحهم. ولذا، فهو يعمل على نسف مضمون الاتفاق عملياً عبر إفراغه من مضمونه، وممارسة الحكم عبر مستشاريه المدنيين والعسكريين ممثلين بـ«المجلس الأعلى للدفاع». ومعلوم أن هذا يحصل بوجود «حكومة تصريف أعمال» كان قد فرضها أصلاً تحالف «حزب الله» - عون، واضطرت للاستقالة بعد انفجار مرفأ بيروت. وحقاً، منذ ذلك الانفجار في صيف العام الماضي، عطل عون -

بمباركة «حزب الله» - قيام حكومات كلف بتشكيلها مصطفى أديب وسعد الحريري (المستقبل في خريف 2019 بعدما أنهكه حصار عون و«حزب الله») ... ثم اليوم نجيب ميقاتي.

خلاصة القول، أنه حتى في حال «نجاح» ميقاتي في تشكيل الحكومة، فإنها لن تكون سوى واجهة لـ«سلطة أمر واقع». وهذه «سلطة» أكد وجودها أخيراً الأمين العام لـ«حزب الله» بإعلانه استيراد الوقود من إيران، من دون العودة إلى الدولة أو الاكتراث للعقوبات الدولية. وعليه، فأى حكومة تقوم في ظل دويلة لديها مؤسساتها الموازية، وسلاحها الخاص، وجيوشها العاملة خارج الحدود، وميزانيتها المستوردة - مثل أيديولوجيتها - من الخارج... لن تقدّم ولن تؤخّر، وطبعاً، لن تحكم.

اميركا تنهزم امام مهزومين حضارياً ولا مستقبل لهم – جهاد الزين – "جريدة النهار" 2021/8/21

رغم المظاهر... كم هي قوية و"مؤسستها العميقة" واثقة من نفسها هذه الدولة المسماة الولايات المتحدة الأميركية لكي تتمكّن من الانهزام مراتٍ في غضون أقل من خمسين عاماً وأمام قوى متخلفة من العالم

الثالث!

في فييتنام في العراق (ما بعد الحرب) والآن في أفغانستان. تحتمل هذه الدولة العظمى ولأنها عظمى شكل الهزيمة وكل تبعاتها المعنوية.

سُروَّج فكرة انحطاط القوة الأميركية أمام مشاهد الانسحاب من أفغانستان.

ولكن دعونا لا ننسى أنه انسحاب باتفاق رضائي وقَّعته مع حركة “طالبان”. قوة أميركا، ناهيك عن عسكرها وقد قرَّرت تخفيف المغامرات العسكرية الخارجية، هي في اقتصادها وعلمائها وجامعاتها وثقافتها وشركاتها وقد ربحت آخر “حرب” عالمية في إنتاج اللقاح الأكثر فعالية في المعركة العلمية ضد كوفيد 19، لقاح بفايزر، ووضعت وراءها بوضوح وبأسواط، بريطانيا والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين. لندقق أولاً أمام من “انهزمت” الولايات المتحدة الأميركية:

انهزمت أمام قوة حزبية دينية متماسكة ذات عقيدة قتالية ولكنها قوة متخلِّفة في الشكل والمضمون لن يكون لديها في المستقبل القدرة على بناء دولة معاصرة وقابلة للبقاء بمعايير العصر. ها هي فييتنام بعد نصف قرن تستجدي التعاون الاقتصادي والسياسي مع الولايات المتحدة ضد الصين. ماذا بقي من كل الإرث القتالي الفييتكونغي الذي أدهش العالم ذات يوم وجعل أميركا تهزم نفسها كما يحب العسكريون الأميركيون أن يقولوا

من وجهة نظر يمينية تعتبر حركات الاحتجاج الداخلي في أميركا هي التي هزمت أميركا من داخلها وليس الشيوعيون الفيتناميون من انتصر.

ماذا بقي من انهزام أميركا في العراق المفتت غير القادر على بناء دولة – لاديموقراطية ولاعصرية – الذي يبيع نفطه بعشرات مليارات الدولارات سنوياً ولا يستطيع أن يؤمن الكهرباء والاستشفاء لسكانه؟

ماذا سيبقى من أفغانستان وموادها الخام مثل ليبيا وموادها الخام مثل اليمن ومواده الخام؟ هل يعقل أن تكون “طالبان” التي تديرها المؤسسة العسكرية الباكستانية التي تدير دولة شبه مفلسة على الدوام والتي تعتبر في الجغرافيا السياسية معقلاً لواشنطن رغم علاقتها الوطيدة مع الصين بسبب أولوية عدائها للهند... هل يعقل أن تكون انتصرت على الولايات المتحدة الأميركية؟

البراغماتية الأميركية هي اليوم في إحدى لحظاتها الأقوى ولكن الأكثر إخراجاً كما يبدو الموقف من أفغانستان. سننتظر لنرى كيف سيتصرف حكام كابول المتعصبون السنة حيال حكام طهران المتعصبين الشيعة وكيف سيكون سلوكهم حيال الصين وأقلية الإيغور المسلمة السنية؟ يبدو حتى اليوم أن عدداً من الالتزامات غير المعلنة قامت بها “طالبان” خلال المفاوضات مع الأميركيين في قطر ولربما مثلها مع

الصين وإيران ولكن علينا أن ننتظر المزيد من الوقت لنرى طبيعة “لعبة الأمم” الجديدة في تلك المنطقة من العالم.

دعونا “نلعب” في المستقبل: لا أرى سوى أفغانستان فقيرة ومتخلفة يهرب منها المزيد من أبنائها ولاسيما نساءها وشبابها، ولا أرى سوى إيران فقيرة يهرب منها المزيد من أبنائها ولا أرى سوى باكستان أكثر فقراً ... هل هذه هي الدول التي تنهزم أميركا أمامها؟

إذا كان من لحظة كئيبة اليوم في المشهد الأفغاني فهي على مستويين:

الأول أميركي من حيث انهيار آمال ثلاثة عقود بُنيت على نظرية أساسية في السياسة الخارجية الأميركية دعمتها مثاليّة نخبةٍ واسعةٍ غير حكومية أميركية كانت تقول بالحاجة إلى قيام أميركا بالمساعدة على إعادة بناء دول بعد انهيار أنظمة حكم استبدادية كانت تحكمها.

ما أسماه الفكر السياسي الأميركي Nation Building في لحظة طموح وغرور بعد انهيار الاتحاد السوفياتي هو اليوم في مأزق إن لم يكن يحتضر. ها هي أفغانستان بعد تحضير عشرين عاما من نخب مدنية وعسكرية أفغانية يتبين أنها هشة وأنها منخورة بالفساد. لم يكتشف الأميركيون الفساد مؤخراً في الحكومة

الأفغانية التي ساعدوا على تثبيتها ولكن السؤال كما في العراق كما في لبنان لماذا تظهر هذه التركيبات الفاسدة حيث يرمي الأميركيون بثقلهم. هل لأن مجتمعات هذه المنطقة عاجزة عن إنتاج حكومات رشيدة أم بسبب الواقعية الشديدة التي تغطي على أهداف السياسة الخارجية الأميركية والتي جعلتها تتعايش بل تتحالف مع أنظمة ديكتاتورية لحماية المصالح الأميركية في كتابه الأخير "الأرض الموعودة" يبدأ الرئيس السابق باراك أوباما الفصل المتعلق بثورات "الربيع العربي" (الفصل 25) بالحديث عن كتاب لباحثة أميركية قال أنه أثر فيه ينقد السياسات الخارجية الأميركية التي فضلت ثنائية الاستبداد- الاستقرار على ثنائية الديمقراطية- التغيير ويقول أن هذا الكتاب جعله يضم كاتبته سمانتا باور إلى فريقه الرئاسي الذي تعامل مع ثورات "الربيع العربي". والكاتبة نفسها هي اليوم في إدارة الرئيس بايند مسؤولة عن وكالة التنمية الأميركية للمساعدات. وسيروي في فقرات مشوقة كيف عايش وعمليا أثر في أحداث ثورة ميدان التحرير في مصر والانقسام الذي حصل داخل فريقه بين الأكبر سناً الذين كانوا يريدون إعطاء فرصة للرئيس حسني مبارك والأصغر سناً الذين نجحوا في جعل أوباما ينحاز لهم في دعم الإطاحة بمبارك.

المستوى الثاني هو إحباط يصيب حتما النخب الشبابية في الدول المتخلفة من سقوط الرهان على فعالية الدعم الأميركي للتغيير الديمقراطي وثباته في أفغانستان. إحباط يتخطى الأيتام الليبراليين النخبويين الأفغان لكي يمس يتامى نخب لبنان والعراق وتونس وتركيا وإيران والعديد من الدول الأخرى.

إنها لحظة نكسة لكل من هو ضد التعصب و التخلف الدينيين أينما كان. ولحظة المزيد من الهجرة النفسية لكل هؤلاء حتى لو تركوا المنطقة لوحوشها. لن يركض ثوار 17 تشرين وراء النفاثات الأميركية في مطار بيروت، لأن لبنان لن يصبح أفغانستان في أي ظرف، ولكنهم ربما اليوم يتعلّقون بأجنحة من نوع آخر.

لقد سقط الجناح العسكري للبيرالية السياسية. هذه حقيقة وعلينا أن نواجه معضلة أن الديمقراطية لا يمكن استقدامها مع القوة العسكرية الغربية. نواجه ذلك بمعنى أن النخب التي تسكن هذا الجزء البربري من العالم عليها أن تفكّر عميقاً بحلول محلية أخرى للإقامة على أرضٍ غير مأمونة لا لها ولا لأولادها.

ما حصل في أفغانستان يصلح ليكون من الآن فصاعداً تحت عنوان: Nation Unbuilding.

الانسحاب الكبير من أفغانستان نهاية حقبة الهيمنة الأميركية – روبن رايت (New Yorker) – ترجمة

"جريدة نداء الوطن" في 2021/8/21

بعد استيلاء حركة "طالبان" على جميع مناطق أفغانستان، هرب الرئيس الأفغاني أشرف غني من البلد وسقطت حكومته، وانهارت قوات الأمن الأفغانية التي درّبتها الولايات المتحدة بكل سهولة تزامناً مع وصول "طالبان" إلى العاصمة. واضطر الدبلوماسيون الأميركيون، بعد إجلاء السفارة الأميركية المحصّنة، للجوء إلى المطار بانتظار إخراجهم من البلد. هكذا انتهت المغامرة الأميركية الشائبة التي بدأت منذ عقدين. بالنسبة إلى الأميركيين، تبدو تجربة أفغانستان مصدر هدر لتريليون دولار. أما الأفغان، فقد تُركوا لمصيرهم القاتم.

لا يعكس ما حصل هزيمة ضخمة للولايات المتحدة فحسب، بل إن سقوط كابول قد يشكّل نهاية لحقبة الهيمنة الأميركية العالمية. خلال فترة الأربعينات، أطلقت الولايات المتحدة مبادرة "الإنقاذ العظيم" لتسهيل تحرير أوروبا الغربية من آلة الحرب النازية القوية. ثم استعملت قواتها البرية والبحرية والجوية الشاسعة لهزم الإمبراطورية اليابانية العظيمة في شرق آسيا. وبعد مرور ثمانين سنة، تلتزم الولايات المتحدة بعملية قد يسمّيها المؤرخون يوماً "الانسحاب العظيم" أمام ميليشيا فوضوية تفتقر إلى قوة جوية أو مدرعات ومدفعايات في واحدة من أفقر دول العالم.

أصبحت هذه التحركات الآن جزءاً من نمط أميركي ثابت يعود إلى حقبة السبعينات. يوم الأحد الماضي، شملت منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي صوراً متلاحقة تسترجع ذكريات مؤلمة. يظهر في إحدى الصور حشد من الناس اليائسين الذين يصعدون سلماً نحو سقف مبنى بالقرب من السفارة الأميركية في سايبون لركوب واحدة من المروحيات الأخيرة الخارجة من البلد في العام 1975، في عهد الرئيس جيرالد فورد. وتكشف صورة أخرى مروحية "شينوك" وهي تحوم فوق السفارة الأميركية في كابول يوم الأحد الماضي. حاول وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن تبرير الوضع عبر برنامج This Week على قناة "إي بي سي" يوم الأحد، فقال: "الوضع لا يشبه ما حصل في سايبون بأي شكل". لكن لم يكن موقفه مقتنعاً. تبرز فصول أخرى من هذه القصة أيضاً.

في العام 1984، سحبت إدارة ريغان قوات حفظ السلام التابعة لسلاح البحرية الأميركي من بيروت بعدما قتل انتحاري من خلية ناشئة تنتمي إلى الجماعة المعروفة اليوم باسم "حزب الله" أكثر من 240 عنصراً عسكرياً، وهي أكبر خسارة للقوات البحرية الأميركية خلال حادث واحد منذ الحرب العالمية الثانية. وفي العام 2011، انسحبت الولايات المتحدة من العراق وفتحت المجال أمام ظهور تنظيم "داعش". تتحدى الحسابات الخاطئة المتكررة أبسط قواعد صناعة السياسة في واشنطن، فضلاً عن الاستراتيجية العسكرية والقدرات الاستخباراتية الأميركية. لكن لماذا لم يستبق أحد هذه الكارثة الوشيكة أو أياً من الكوارث السابقة؟ ولماذا لم توضع خطط إجلاء أكثر فعالية؟ ولماذا تبقى الدول بيد الأعداء السابقين؟ إنها نهاية مخزية.

بغض النظر عن الحقائق التاريخية التي سُجِّلَ خلال العقود المقبلة، سيعتبر معظم العالم المعاصر الولايات المتحدة الجهة الخاسرة في حملة "الحرب على الإرهاب" التي أطلقها جورج بوش الابن، مع أن تلك الحملة حشدت قوات حلف الناتو لتنفيذ أول انتشار عسكري خارج أوروبا أو أميركا الشمالية، وحركت 136 دولة لتقديم مساعدات عسكرية متنوعة، ودفعت 23 بلداً إلى استضافة القوات الأميركية المشاركة في عمليات هجومية. لكن تبين أن الأدوات والتكتيكات الأميركية العامة ليست مجهزة بما يكفي لمجابهة قوة إرادة "طالبان" وداعيتها الباكستانيين. على المدى الطويل، عجزت الصواريخ والطائرات الحربية الأميركية عن هزم حركة مؤلفة من 60 ألف مقاتل أساسي في بلدٍ بحجم ولاية تكساس.

من المتوقع أن تدوم تداعيات عدة لفترة طويلة بعد الانسحاب الأميركي. أولاً، فازت حركة الجهاد بمعركة أساسية ضد الديمقراطية. ظن الغرب أن مدرعاته ومعداته المدعومة بمساعدات سخية تستطيع هزم فكر إيديولوجي متطرف له قاعدة قوية من الأتباع المحليين. من المنتظر أن تفرض حركة "طالبان" مجدداً الشريعة الإسلامية كقانون إلزامي في البلد. ولا شك في أن أفغانستان ستتحول مجدداً إلى ملاذ آمن للمقاتلين ذوي التوجهات نفسها، سواء كانوا عناصر في "القاعدة" أو أي جماعات أخرى تبحث عن معقل لها أو تسعى لإيجاد من يدعمها. إنه سيناريو قاتم فيما يستعد الأميركيون لإحياء الذكرى العشرين لهجوم 11 أيلول في الشهر المقبل. منذ العام 2001، نشرت "القاعدة" و"داعش" وجماعات متطرفة أخرى فروعاً لها في القارات المأهولة الست. في الشهر الماضي، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على فرع تابع لتنظيم "داعش" في مكان بعيد مثل الموزمبيق، المستعمرة البرتغالية السابقة في جنوب أفريقيا حيث يعتنق حوالي 60% من السكان المسيحية.

ثانياً، أثبتت تجربتنا أفغانستان والعراق أن الولايات المتحدة تعجز عن بناء الأوطان وتشكيل جيوش من الصفر خلال عقد أو عقدين، لا سيما في الدول التي تشمل طبقة وسطى محدودة وتراجع فيها معدلات التعليم. تتطلب هذه العملية أجيالاً عدة. لا يتمتع عدد كافٍ من الناس هناك بالمعارف أو الخبرات اللازمة لتقبل أساليب حياة جديدة، بغض النظر عن رغباتهم المبدئية. من المعروف أن الانقسامات العرقية والطائفية تكبح أي محاولات لتغيير الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية دفعةً واحدة. أنفقت الولايات المتحدة 83 مليار دولار على

تدريب وتسليح القوات الأفغانية المؤلفة من 300 ألف عنصر (أكبر من حجم ميليشيا "طالبان" بأربع مرات). صرّح مارك ميلي أمام الصحفيين في العام 2013: "كان عمل هذا الجيش وسلوك الشرطة فاعلاً جداً في المعركة ضد المتمردين يومياً". أصبح ميلي رئيس هيئة الأركان المشتركة. لكن بحلول شهر آذار، خلال آخر زيارة لي إلى كابول، كانت "طالبان" قد سيطرت على نصف البلد. وبين شهر أيار ومنتصف آب، سيطرت الحركة على النصف الثاني، وحصلت معظم هذه العملية خلال الأسبوع المنصرم. وفي الشهر الماضي، أعلن بايدن أنه يثق بقدرة الجيش الأفغاني على خوض الحروب كونه "تحسّن من حيث التدريبات والجهوزية والكفاءة". في النهاية، دخلت "طالبان" إلى كابول واحتلت القصر الرئاسي يوم الأحد.

ثالثاً، تراجعت مكانة الولايات المتحدة في الخارج بكل وضوح، وكان مشهد إنزال العلم الأميركي من السفارة الأميركية للمرة الأخيرة يوم الأحد رمزاً لهذا الضعف. شوهد الدخان وهو يتصاعد من مقر السفارة التي كلفت حوالي 800 مليون دولار لتوسيع مساحتها منذ خمس سنوات، فقد حُرقت المواد سريعاً قبل الخروج من هناك. ستجد واشنطن صعوبة في حشد حلفائها وإقناعهم بالتحرك بطريقة جماعية مجدداً بهدف تشكيل تحالف واسع وموحد قد يكون الأكبر في تاريخ العالم، بما يشبه التحالف الذي نشأ في أفغانستان بعد هجوم 11 أيلول، أو بهدف تشكيل كتلة تشبه "تحالف الإرادة" الهش لخوض الحرب في العراق. لا تزال الولايات المتحدة القوة الطاغية في الغرب، لكن لا يعني ذلك أن قوتها لم تتغير. بل يفنقر العالم اليوم إلى قوى بديلة أو قادة يجيدون أداء الدور نفسه. باختصار، يصعب أن تنقذ الولايات المتحدة سمعتها أو مكانتها في أي وقت قريب.

يبدو "الانسحاب الأميركي العظيم" مخزياً بقدر انسحاب الاتحاد السوفياتي في العام 1989 على الأقل، علماً أن هذا الحدث كان قد مهّد لنهاية الإمبراطورية السوفياتية والحكم الشيوعي ككل. تدخلت الولايات المتحدة في أفغانستان لفترة تفوق تدخل السوفيات بمرتين وتكبدت تكاليف أكبر بكثير. تشير التقديرات إلى أن الاتحاد السوفياتي أنفق حوالي 50 مليار دولار خلال أول سبع سنوات من أصل عشرة أعوام احتلّ فيها ذلك البلد الجبلي. ربما دعمت الولايات المتحدة ولادة مجتمع مدني ثري وتعليم الفتيات وظهور وسائل إعلام مستقلة، حتى أنها سهّلت إجراء انتخابات ديمقراطية أكثر من مرة وشهدت على نقل السلطة في مناسبات عدة. يجيد 37% من الفتيات الأفغانيات القراءة اليوم، وفق إحصاءات منظمة "هيومن رايتس ووتش". على صعيد آخر، عرضت قناة "تولو" 18 موسماً من مسابقة الغناء Afghan Star، وهو نسخة من البرنامج الشهير American Idol. أصبحت زهرة إلهام، الشابة العشرينية المتحدرة من أقلية "هزاره" الأفغانية، أول امرأة تفوز بهذه المسابقة في العام 2019. لكن بدأ عدد غير مُحدد من الأفغان الذين تلقوا التشجيع من الولايات المتحدة يبحث بكل يأس الآن عن طرق لمغادرة البلد تزامناً مع وصول "طالبان". في غضون ذلك، أخرجت النساء البرقع الأزرق لارتدائه مجدداً. ولا تختلف مشاهد الأميركيين وهم يركبون مروحياتهم للرحيل عن عبور القوات السوفياتية "جسر الصداقة" من أفغانستان إلى الاتحاد السوفياتي السابق في 15 شباط 1989. لقد انسحبت هاتان القوتان البارزتان كما يفعل الخاسرون وتركنا وراءهما فوضى عارمة.

بالنسبة إلى الولايات المتحدة، لن تنتهي التكاليف مع انسحابها من أفغانستان أو العراق. بل إنها قد تتكبد تريليوني دولار إضافيين لدفع تكاليف الرعاية الصحية وإعاقات المحاربين القدامى خلال تلك الحروب. وقد لا تبلغ تلك التكاليف ذروتها قبل العام 2048. يبدو أن أطول حرب في تاريخ الولايات المتحدة ستدوم أكثر مما توقع أحد منذ عشرين سنة، حتى لو انتهت رسمياً الآن. في المحصلة قُتِل 47 ألف مدني، وفق معطيات "مشروع تكاليف الحرب" في جامعة "براون"، وكان أكثر من 24 ألفاً منهم عسكريين أميركيين وحوالي 4 آلاف منهم متعاقدين أميركيين.

زرتُ أفغانستان للمرة الأولى في العام 1999، خلال حُكم "طالبان" الأصلي. عبرتُ حينها بممر "خيبر" المدهش من باكستان، ومررتُ بالعقارات المحصّنة التي تعود إلى تجار المخدرات على طول الحدود، فوق طرقات متعرجة ومدمّرة باتجاه كابول. لا يمكن نسيان مظاهر حُكم "طالبان" القمعي بأي شكل: أطفال يعملون في شوارع البلدات الأفغانية لإعالة أمهاتهم الأرامل نظراً إلى عجزهن عن الظهور في الأماكن العامة؛ حواجز تفتيش تعج بشرائط سمعية ومرئية تمّت مصادرتها سابقاً...

ثم عدتُ إلى هذا البلد مع وزير الخارجية كولين باول خلال رحلته الأولى بعد سقوط "طالبان". في تلك المرحلة انتشرت آمال كثيرة بتغيّر الوضع، مع أن هذا الاحتمال بدا بعيد المنال. ثم نَسَف حكام البلد الفاسدون الجدد هذه الفكرة من أساسها. عدتُ إلى أفغانستان في مناسبات متكررة منذ ذلك الحين، وزرته في شهر آذار

الماضي مع الجنرال كينيث "فرانك" ماكينزي جونيور، رئيس القيادة المركزية الأميركية الذي يتولى راهناً الإشراف على العمليات العسكرية الأميركية الأخيرة. يوم الأحد، حين مَحَت الولايات المتحدة وجودها من أفغانستان خلال سباق حقيقي لمغادرة البلد، رحَّتُ أتساءل: "هل ذهب كل شيء أدراج الرياح؟ وما هي العواقب الأخرى التي ستواجهها الولايات المتحدة بعد حملتها الفاشلة في أفغانستان خلال العقود المقبلة؟ يصعب أن نعرف الأجوبة على هذه الأسئلة.

تقرير الامم المتحدة لتغيير المناخ يدق جرس الانذار - د. وليد خدوري - "جريدة الشرق الاوسط" في

2021/8/17

صدر في الأسبوع الأول من شهر أغسطس (آب) الحالي تقرير لجنة علماء الأمم المتحدة الحكومية السادس حول تغيير المناخ. راجعت لجنة العلماء 14 ألف بحث علمي، وتوصلت إلى فئاعة أن النتائج «دامغة». تكمن أهمية التقرير في تزامن صدوره مع الحرائق المدمرة، والفيضانات، ودرجات الحرارة القياسية في بعض المناطق، صيفاً بعد صيف.

لكن، رغم جميع التطورات المناخية والطبيعية المتقلبة والمدمرة، فإن توقيت التقرير مرتبط أساساً بمؤتمر الأمم المتحدة للتغيير المناخي المقرر عقده في غلاسكو خلال شهر نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل، والملقب «كوب 26»، حيث سيشكل هذا التقرير وثيقة مهمة هي الثانية لمؤتمر غلاسكو بعد تقرير وكالة الطاقة

الدولية الصادر قبل أسابيع حول خريطة الطريق للوصول إلى صفر الانبعاثات بحلول عام 2050. ويشكل

التقريران حملة للضغط من أجل تصعيد قرارات مؤتمر باريس المناخي والتشديد على التقيد بالالتزام بتعهدات الدول.

يفيد التقرير، أولاً: الربط المباشر ما بين التغيرات المناخية والارتفاعات في درجات الحرارة بأنها نتيجة «النشاط الإنساني». بمعنى آخر، أن هذه التقلبات والتطورات هي نتيجة مباشرة للاستعمال الكثيف للبتروول والمصادر الهيدروكربونية. ثانياً: حذرت اللجنة ولأول مرة من انبعاثات غاز الميثان على التغيير المناخي، الأمر الذي يعني أن هناك غازات أخرى منبعثة مضرّة، غير الكربون. إذ يعتبر غاز الميثان 85 مرة أكثر تأثيراً على ظاهرة الانحباس الحراري من ثاني أكسيد الكربون. كما أشار التقرير العلمي إلى أن غاز الميثان شكل حوالي نصف الانبعاثات التي أدت إلى زيادة حرارة الجو خلال عامي 2019 - 2020، ثالثاً: أن حرائق الغابات الضخمة والمستمرة سنوياً دون هوادة تؤثر سلباً على دور استيعاب الغابات لثاني أكسيد الكربون، وتقلص من انبعاث الأوكسجين من الأشجار، الأمر الذي يفاقم الأزمة المناخية. رابعاً: هناك حاجة ماسة للاهتمام بالمناطق المعرضة لأخطار ارتفاع درجات الحرارة عن 1.30 - 2.0 درجة مئوية، بالذات على الجزر المنخفضة، وعلى نوبان جبال الجليد في القطبين الشمالي والجنوبي.

تعمل شركات الطاقة الكبرى على تقليص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. والتقنية المستخدمة هي «تدوير الكربون»، مما يعني سحب الكربون من البتروول المنتج، ومن ثم تخزينه في آبار فارغة، لاستعماله لاحقاً في عملية ردف استخلاص النفط، وهناك بحسب دورية «بايبلين أند غاز جورنال» حوالي 28 منشأة في الولايات المتحدة تعمل بهذا المجال وتستخدم هذه التقنية. تتخصص 22 منها بإعادة استعمال ثاني أكسيد

الكربون للمساعدة في عملية استخلاص الإنتاج النفطي. ويتم تطوير هذه التقنية تدريجياً، لكي يصبح بالإمكان الاستمرار في إنتاج النفط والغاز لكن بدون انبعاثات أو بانبعثات ضئيلة.

السؤال: لماذا هذه الضغوط قبل مؤتمر غلاسكو؟ من الواضح عدم توفر البدائل الوافية لحد الآن لتغطية الاستهلاك الواسع والمتزايد للبترول، حيث تشكل نسبة الانبعاثات من قطاع الطاقة حوالي ثلاث أرباع ما يتم انبعاثه من الكربون. طبعاً، الهدف من اتفاقية باريس هي التوصل إلى صفر الانبعاثات بحلول 2050 وليس الآن. لكن هذا يعني عملياً البدء بإحلال البدائل منذ هذا العقد وحتى عام 2050، بمعنى عدم الانتظار لساعة الصفر. وبالفعل فقد تم تشريع القوانين والأنظمة المرعية في دول عدة للبدء بإحلال البدائل، ناهيك عن التطورات العلمية.

هناك سؤال مهم لا يزال ينتظر الجواب. ما هو دور النفط والغاز في مرحلة الطاقات المتجددة؟ وكيف سيتم التعامل مع الاستثمارات التريلونية في القطاع البترولي العالمي؟ وبالذات، ما هو وضع الصناعة البترولية في حال نجاح «تدوير الكربون»؟ هذه الأسئلة تطرح سؤالاً آخر - هل الحملة العالمية لتغيير المناخ هي ضد البترول، أم ضد الانبعاثات الناتجة عنه؟ فإذا هي ضد الانبعاثات، لماذا لا يلعب البترول الخالي من الانبعاثات دوراً في مرحلة الطاقة الجديدة ويتنافس سوقياً وسعرياً مع الطاقات المستدامة؟ طبعاً هذا سيعني سوقاً أصغر للبترول. لكن هذا هو حال التطور الصناعي تاريخياً، إذ تبرز موارد جديدة تنافس الموارد القديمة، ويتنافسان لفترة معينة، وفي النهاية يقرر التطور العلمي والسوق (الطلب والأسعار) أفضلية سلعة على سلعة أخرى.

شككت دول نفطية عدة، بالذات السعودية، في إمكانية تحقيق توصيات وكالة الطاقة الدولية الصادرة قبل أسابيع حول التوصل إلى صفر الانبعاثات بحلول 2050. وقد شاركت النرويج، أكبر دولة منتجة للنفط والغاز أوروبياً، موقف السعودية. هذا، وتطور النرويج كمعظم الدول البترولية الأخرى في العالم من طاقاتها النفطية والغازية. ويشكل الربح البترولي في النرويج المصدر الأساسي للصندوق السيادي النرويجي الذي تبلغ قيمة أصوله 1.3 تريليون دولار (الأعلى عالمياً). كما تلعب النرويج دوراً طاقوياً مميزاً، إذ تعمل على طرقاتها حالياً أكبر عدد من السيارات الكهربائية في العالم. من ثم، تلعب النرويج دوراً مميزاً لكونها دولة بترولية وفي الوقت نفسه ريادية في مجال التحسن البيئي والطاقات المستدامة، كما أنها دولة أوروبية عضو في وكالة الطاقة الدولية.

وصرحت وزيرة الطاقة النرويجية تينا برو مؤخراً بأن «أهم هدف لسياسة الحكومة البترولية، كان ولا يزال، تحقيق الأرباح من الإنتاج البترولي على المدى الطويل. هذه هي سياسة البلاد». وتتضمن السياسة البترولية النرويجية «تحييد الكربون» في الإنتاج من بحر الشمال، كما تشجيع توليد الطاقة من منشآت الرياح في المناطق البحرية، وتطوير صناعة الهيدروجين، والالتزام باتفاقية باريس للمناخ. ما معنى جميع هذه الالتزامات؟ إن الواضح، هو أن النرويج مستمرة في سياستها البترولية، من خلال «تحييد الكربون»، وأنها ستلتزم باتفاقية باريس من خلال تقليص الانبعاثات من الوقود الأحفوري وليس من خلال تقليص صناعتها البترولية.

هناك تحدٍ آخر يواجه سياسة التغيير المناخي. فمن أجل نجاح السياسة، يتوجب تعميمها عالمياً. وتواجه دول العالم الثالث صعوبة في تأمين الاستثمارات لتحديد الانبعاثات. فبحسب المنظمة الأفريقية للمصافي وتوزيع المنتجات، تحتاج الدول الأفريقية 15.7 مليار دولار لإيقاف الانبعاثات من مصافئها. ويشير أنيبور كراغا، السكرتير التنفيذي للمنظمة، إلى أن الاستهلاك البترولي في أفريقيا في ازدياد، مما يعني أن خيار بدائل الطاقات المستدامة غير متاح لدولها. ويضيف: «تحتاج أفريقيا خريطة طريق خاصة للطاقات المستدامة». تعكس هذه التصريحات الأفريقية المعضلة الحالية للتغيير المناخي. فالحلول المطروحة تلبى حاجات وإمكانيات الدول الصناعية... أما معظم دول العالم الثالث، فهي لا تزال خارج اللعبة.

Israel's worrying fourth wave - Financial Times - 17/8/2021

Since late last year, Israel has been a laboratory for the world. After winning early access to BioNTech/Pfizer jab supplies in exchange for sharing data on its effects, Israel was the first country to celebrate fully reopening its entire economy after double-jabbing 70 per cent of its adult population by early April. Now, one of the world's most-vaccinated nations is among the first to experience an alarming fourth wave of infections — and hospitalisations — and is rushing to give booster shots. The rest of the world should take notice.

New infections in Israel have surged to the highest in six months, with signs that protection against severe disease has fallen significantly for elderly people vaccinated early this year. The data has caveats, but the trend is clear: six to eight months after second jabs, immunity starts to wane. Most recently, the health

ministry found that for over-65s who received a second shot in January, protection against severe illness from the now-dominant Delta variant had fallen as low as 55 per cent, though some analysts question this figure.

The government also estimated recently that the vaccine's effectiveness in stopping new infections among everyone who received second jabs in January had dropped sharply. It remained 82 per cent effective, however, in preventing severe illness, and 86 per cent effective in stopping hospitalisations.

While the unjabbed remain five to six times as likely to end up seriously ill, 90 per cent of Israel's new infections are among relatively highly vaccinated over-50s. Health officials have warned that, at current rates, at least 5,000 people would need hospital beds by early September, half with severe medical needs — twice as many as Israel is equipped to handle. Israel has started offering over-60s, and soon over-50s, a third shot. If this proves ineffective, the government has warned that a new lockdown may be unavoidable.

Israel's case may reflect a particular combination of factors, and may not be exactly replicated elsewhere. It used almost exclusively Pfizer's mRNA vaccine, with three-week intervals between jabs. Immunity from the Oxford/AstraZeneca

or Moderna jabs may prove longer-lasting. Several countries, like the UK, extended the gap between doses to 12 weeks — so second jabs were received later. Not all followed a strict policy of inoculating the eldest first.

But Israel's experience still has implications. Until more is known about the durability of protection from different jabs, it suggests even highly vaccinated countries should retain some preventive measures, such as mask-wearing in public places.

It also signals booster programmes, though long expected, may need to be relatively frequent and large-scale, unless the virus burns itself out. In the US, where the Delta variant has also surged in the past month, the Biden administration has decided to recommend booster shots eight months after a second shot — in part after looking at the Israeli data. It is preparing to offer them from next month.

This raises difficult questions about whether scarce vaccines should be used to extend immunity for rich populations, rather than directed to developing countries which remain largely unprotected. Yet it would be wrong to undermine all the costly progress made in the developed world, requiring new lockdowns and endangering the global economic recovery — which would have harmful knock-on effects for lower-income countries in other ways.

All this does add yet more urgency, however, to the need to step up production — including within the developing world. The biggest lesson of the vaccine rollout in Israel and elsewhere is that the world simply cannot have enough.

Lebanon's tragedy, one year after the Beirut blast - Financial Times - 05/8/2021

If a massive explosion blamed on state incompetence had ripped through the capital of most countries, the families of those who lost their lives or were maimed would rightly expect a high political cost — and those responsible to be held to account. But a year after the largest non-nuclear blast in history killed more than 200 people in Beirut and wounded thousands of others, Lebanon's victims are still inexplicably waiting for justice.

It is a tragedy heaped upon a tragedy. It exemplifies, too, the callous and despicable disregard Lebanon's political elite has for its citizens, as it oversees a failing state and puts its own interests before those of the long-suffering population.

Days after the explosion, Lebanese leaders acknowledged that the August 4 blast appeared to be the result of negligence. Some 2,750 tonnes of ammonium nitrate, a chemical used in explosives, had been stored in the warehouse at

Beirut's port for six years. At the time, Michel Aoun, the president, promised that the authorities would hold "the responsible and the negligent accountable" and sentence them to the "most severe punishment".

Yet Beirut rejected calls for an independent international probe. To date, no one has been held accountable. Aoun, an ally of Hizbollah, the militant group that is Lebanon's dominant power, remains in office. So do most of his peers who have collectively steered the bankrupt nation ever deeper into the abyss.

More than 20 lower-level port and customs officials have been detained, but none has been tried in open court. Politicians have so far refused to lift immunity for MPs and other officials who Lebanese investigators want to prosecute. A judge who indicted some politicians without trying to lift their immunity was removed in February after two former ministers whom he accused of criminal negligence filed a complaint against him.

The government did resign after the blast. But 12 months on, Lebanon's bickering, sectarian political factions, which have for decades gorged on a patronage system rife with corruption, have failed to agree on a new administration.

All the while, the country's worst economic crisis since a 15-year civil war ended in 1990 deepens every day. That piles more misery on the population as the currency plummets to new lows, hyperinflation soars and shortages of fuel, medicines and other goods blight the nation.

Donors, including the US, France and the UK, are ready to help if a credible government is formed that is willing and able to tackle corruption and implement urgently needed reforms. An IMF support package is also waiting in the wings if the political class gets its act together. So far, the power brokers have ignored international pressure, just as they have ignored the plight of their people.

Last month, EU officials, frustrated by the intransigence, said the bloc had agreed to create a "sanctions regime" to target Lebanese leaders who have presided over the stalemate and been involved in corruption. No action has yet been taken. But punitive measures against the warlords-cum-politicians who are holding the shattered nation hostage may be the one thing that triggers a rethink within the elite.

Western states should consider ways to sanction those impeding the investigation into the port explosion and preventing those responsible from being brought to justice. The very least the victims deserve is some form of accountability. If the status quo continues, Lebanon's slide towards total collapse will only accelerate.

How Israel used NSO spyware as diplomatic calling card - Financial Times - 21/7/2021

In the midst of a coronavirus pandemic, Israeli Defense Minister Naftali Bennett came up with an idea to curb the spread of the disease. Let NSO, a military spyware maker, track every move of fellow citizens.

Suggestion from the current man Prime Minister of Israel Did not pass the convocation. But it shows a close relationship in which an Israeli company was attacked for sale by rights activists. Military grade surveillance software The oppressive regime has the highest levels of the state.

NSO's Pegasus software, which requires a government license for export to be considered a weapon, has become an important part of Israel's diplomatic support in recent years. This role has been focused on since this weekend. Revelation by a newspaper consortium It dates back to the mobile phones of 37 journalists, lawyers and political activists. The software secretly turns your phone into a listening device while exposing encrypted content.

"Since the 1950s, Israel has used the sale of weapons for diplomatic interests. Only the name of the country changes," says Israel, which has been trying for years to revoke its NSO export license. Said Eitay Mack, a human rights lawyer. "The question is whether there are any changes in export policy."

While a recent news media leak about Pegasus has caused international anger, criticism in Israel has been silent. "It's a commercial motivation and looks kind," the report said, saying former Deputy Military Secretary

Magister Militum jumped in support of the NSO in a television speech. “NSO is not the only one to do that.”

The Defense Ministry, which must approve all licenses to export weapons, said that “appropriate measures will be taken” if a breach of the export license is proven.

Shalev Hulio, co-founder and chief executive officer of NSO, is a consortium claiming that NSO spyware is regularly used by members of civil society, opposition leaders, and people unrelated to terrorism and crime. Denied the findings of.

“We are very vocal insisting that these are not Pegasus targets, or have been selected as Pegasus targets, or potential Pegasus targets. This is a customer of our company and NSO Technology. It has nothing to do with, “he told Financial Times, vowing to shut down the customer’s system, which has been proven to infect devices owned by journalists and members of civil society.

NSO has stated in the past that it cannot access the client’s target. Hulio said the company contacted each of its clients individually to reach that conclusion.

“Toys that everyone wants”

In recent years, Israel has improved bilateral relations by providing Gulf countries such as the United Arab Emirates, Bahrain and Saudi Arabia with secret security cooperation against shared enemies in the region, from the Muslim Brotherhood to Iran. Is calling.

As the country approached, groups such as Amnesty International and Citizen Lab have tracked an increase in Pegasus invasion of journalists, opponents and activists across the region.

“It’s like the toys that every intelligence officer wants,” said a person involved in marketing NSO products in the Gulf. “They love demos and love that they are from Israel.”

Similarly, the Pegasus attack has been documented by critics of governments in Hungary, India and Rwanda, with former Prime Minister Benjamin Netanyahu seeking an alliance with right-wing leaders.

For years, Israel has ignored calls from UN reporters on freedom of expression and others to put the sale of spyware in the moratorium and to regulate it more tightly.

NSO’s CEO has pushed back the proposal that the company’s products have been utilized by Israel abroad.

“We are not a tool for the Israeli government’s diplomacy. We are a commercial company and our shareholders are UK private equity,” Hudio said of Novalpina Capital. “These claims are just a theory.”

“The government wants to help them.”

Those who have fought the NSO’s influence in Israel say the company enjoys strong support from Israeli law and politics.

An Israeli judge has imposed a gag order on Mexican rights activists, allowing them to secretly hear proceedings against the company.

A judge with a long background in military intelligence oversees a case filed by a friend of Saudi Arabian dissident and murdered Washington Post columnist Jamal Khashoggi. A friend claims that the NSO knew that his phone was being targeted. The judge refused to resign himself, despite proclaiming a prior relationship with an NSO lawyer.

“The impression I got is that the government is eager to help them, especially when it comes to keeping the debate away from public surveillance,” said Alaa Mahajna, chief attorney in both proceedings. I did.

“Companies should be held accountable for the dangerous technologies they sell, but the most efficient way is prevention, and unfortunately only the Ministry of Defense can do it.”

Hulio refused to comment on the ongoing proceedings. The NSO said: “These issues have previously been filed in proceedings against NSO and others, and the court has never accepted this stance.”

As part of that, the NSO did not keep its relationship with the Israeli government secret. In 2019, the lawyer claimed in a lawsuit that revealing the list of clients “does meaningful harm to the state’s diplomatic relations.” In another filing, the company also states that the Israeli government itself

uses NSO technology. Many of its staff are from elite military intelligence units.

The NSO has hired well-known Western advisers, including former US Department of Homeland Security secretary Thomas Ridge and assistant secretary Juliet Kaiem in the same department. The current PR attack is led by a former Israeli censor.

From time to time, the Israeli government intervened to direct the sale of the company, the two who knew of the issue said, especially after a famous scandal such as when a Saudi operative was killed. Khashoggi in Istanbul October 2018.

The NSO initially suspended its contract with Saudi Arabia on allegations that Saudi technology was being used to track Khashoggi and his associates. However, the two people who are aware of the issue said they renewed the contract in 2019 with the full approval of the Israeli government.

“There was direct encouragement to maintain this relationship,” he added, adding that NSO employees returning from the Gulf were often reported by Israeli intelligence. Hulio of NSO denied that such a briefing had taken place.

“Holy cow of the economy”

In many cases, Israeli government links are more public. After the dam collapsed in Brazil in January 2019, killing hundreds of people, the

government dispatched NSO Hulio, a reserve for the Israeli army's search and rescue team, as part of its aid mission.

"I traveled there as part of my reserve duty. I'm proud of what I'm doing and it has nothing to do with NSO," he said.

Hulio showed how to use NSO software to triangulate the position of a cell phone to the last centimeter, according to people familiar with his travels.

"Israel has specific diplomatic goals, and the interests of Israel and the interests of these for-profit companies can sometimes match," said the author and research journalist who first published NSO's secret technology in 2012. Shay Aspril says.

"The Israeli people do not fully understand what is happening inside high tech (the holy cow of the economy). The Israeli people are not so interested and pressure the government to change something. It is not."